حق الاقتراع في الإبستوقراطية عند جيسون برينان

Jason Brennan's Suffrage in Epistocracy

د/ محمود أشرف أمين الخولي(*)

الملخص:

لقد كانت عبارة "الديمقراطية أفضل نظام سياسي على الإطلاق" هي الفكرة السائدة لدى معظم فلاسفة السياسة حتى وقت قريب. وشأنها شأن أي فكرة إنسانية تخضع للتفنيد والنقد والتقويم، حاول الفلاسفة في المرحلة المعاصرة إخضاعها للمكاشفة لبيان ما لها وما عليها وهو ما أظهرها في موقف المدافع، إذ تمخض عنها عيوب وسلبيات إجرائية كبيرة وهو ما دفع بعض الفلاسفة إلى محاولة البحث عن بديل أفضل يتلافى نواقصها المعرفية والجهل العقلاني والتحيز لممارسيها ويتمثل البديل في الإبستوقراطية كما طرحها جيسون برينان.

ومن منطلق أنه لا شيء أكثر أهمية من التصويت في الديمقراطية. واعتقاد غالبية النظريات الشعبية للديمقراطية أن كل مواطن عليه واجب مدني أو التزام أخلاقي بالتصويت، وأن أي تصويت صادق مقبول أخلاقياً، وأن شراء أو بيع وتداول الأصوات أمر خاطئ وغير أخلاقي بطبيعته. يتحدى جيسون برينان افتراضاتنا الأساسية حول التصويت، ويكشف لماذا لا يعد التصويت واجباً على أغلب المواطنين. بل إنه يزعم أن العديد من المواطنين مدينون للآخرين بعدم التصويت. حيث يمكن أن تؤدي الاختيارات السيئة في صناديق الاقتراع إلى قوانين ظالمة، وحروب لا داعي لها، وسياسات اقتصادية كارثية. ويوضح برينان لماذا تقع على عاتق الناخبين واجبات اتخاذ قرارات مستنيرة في صناديق الاقتراع، وتأسيس قراراتهم بما يخدم الصالح العام لا المصالح الشخصية.

يشرح برينان لماذا لا يعد التصويت بالضرورة أفضل طريقة للمواطنين لممارسة واجبهم المدني، ولماذا يحتاج بعض المواطنين إلى البقاء بعيداً عن صناديق الاقتراع لحماية العملية الديمقراطية من أصواتهم غير المستنيرة أو غير العقلانية أو غير الأخلاقية. ويقدم بعض الأشكال الأخرى من الإبستوقراطية التي تعد جديرة بالاهتمام. ويقدم في النهاية دفوعه عن الانتقادات التي لحقت مؤخراً بتصوره الإبستوقراطي.

الكلمات المفتاحية: الإبستوقراطية، الديمقراطية، جيسون برينان، التصويت، الانتخابات، شراء الأصوات.

(*) مدرس بقسم الفلسفة كلية الآداب- جامعة طنطا

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر ٢٠٢٤

Abstract:

Until recently, the phrase "**democracy is the best political system ever**" was the prevailing idea among most political philosophers. Like any human idea, it is subject to refutation, criticism, and evaluation. Contemporary philosophers have attempted to expose its pros and cons, which has exposed it in a defensive position. This has resulted in significant procedural flaws and shortcomings, prompting some philosophers to seek a better alternative that would address its cognitive shortcomings, rational ignorance, and the biases of its practitioners. This alternative is epistocracy, as proposed by Jason Brennan.

This is based on the premise that nothing is more important than voting in a democracy. Most popular theories of democracy believe that every citizen has a civic duty or moral obligation to vote, that any honest vote is morally acceptable, and that buying, selling, or trading votes is inherently wrong and immoral. Jason Brennan challenges our basic assumptions about voting and reveals why voting is not a duty for most citizens. Indeed, he argues that many citizens owe it to others not to vote. Bad choices at the ballot box can lead to unjust laws, unnecessary wars, and disastrous economic policies. Brennan explains why voters have a duty to make informed decisions at the ballot box, basing their decisions on the common good rather than personal interests. Brennan explains why voting is not necessarily the best way for citizens to exercise their civic duty, and why some citizens need to stay away from the ballot box to protect the democratic process from their uninformed, irrational, or immoral votes. He presents some other forms of epistocracy that are worthy of attention. Finally, he defends his account of recent criticisms of his epistocratic conception.

Keywords: epistocracy, democracy, Jason Brennan, voting, elections, vote buying.

مقدمـــة

أولاً: أهمية الدراسة:

الجهل ليس مجرد غياب للمعرفة، بل هو أداة عصرية مفيدة للمستغلين والمشتغلين في الحياة السياسية والاقتصادية. وأصبحت النخب المالية والسياسية بارعة للغاية في تسخير الجهل لتحقيق أغراضها الخاصة تحت مسمى المشاركة الديمقراطية وحق التصويت العام وهو ما يُفقِد العملية الانتخابية مصداقيتها وشغفها. فنجد الناس يشعرون الآن بعدم الثقة في نتائجها أو تعبيرها عن الإرادة العامة الحقيقية والصالح العام فترفع شعارات كُثر للتنديد بذلك ومنها: "لدينا تصويت ولكن ليس لدينا صوت". وربما يرجع هذا لخلل ما في ممارسة الديمقراطية نفسها أو الوعي بمضامينها.

وفي سبيل تصحيح هذا الخلل الإجرائي للديمقراطية يقترح جيسون برينان Jason Brennan (١٩٧٩م- ....) بديلاً آخر يتمثل في "الإبستوقراطية"، وفلسفة جديدة للتصويت لا تعتبره حقاً إلزامياً للمواطنيين بل على العكس من ذلك هناك واجباً أخلاقياً للمواطنين بعدم التصويت السيء، ومن ثم تناقش هذه الدراسة أسباب الخلل الديمقراطي من منظور إبستوقراطية جيسون برينان الذي يبرز مسألة الجهل المعرفي والعقلاني خاصة كأسباب محتملة للعجز الديمقراطي، ولماذا يغلب على المواطنيين التحيز القومي والجغرافي وعدم الموضوعية في أثناء ممارسة حق الإقتراع. كما يناقش مسائل عده تتعلق بأخلاقيات التصويت وتسليع الأصوات وبيعها وشرائها، كما يطرح عدة بدائل للديمقراطية تحاول تلافي المشاكل المعرفية للديمقراطية وتقدم الحل – ولو كان مؤقتاً ويتعرض للنقد – لحياة سياسية سليمة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

ينطلق الباحث في دراسته من فرضية أساسية هي: ما أثر التصويت الجيد أو السيء على مصداقية الحياة السياسية ونتائجها بين "الديمقراطية" وبديلها "الإبستوقراطية" عند جيسون برينان؟، ويناقش هذه الفرضية من خلال التساؤلات التالية:

١- ما مفهوم التصويت وأنواعه وعلاقته بالإبستوقراطية؟

٢- من ينبغي أن يكون له الحق في التصويت، وهل يجب أن يتمتع كل مواطن بحق التصويت المتساوي؟

٣- هل هناك واجب أخلاقي للتصويت؟ وهل يجوز شراء الأصوات وبيعها وتداولها ؟

٤- هل يجوز للحكومات أن تجبر المواطنين على التصويت؟

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

٥- ما المقصود بمبدأ الكفاءة والتصويت التفضيلي المستنير؟

٦- وما هي البدائل المقترحة للديمقراطية وتحسين أداء الناخبين؟

ثالثاً: المنهج المستخدم:

لقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج التحليلي، المنهج النقدي، والمنهج المقارن.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة عن الإبستوقراطية عند جيسون برينان باللغة العربية على حد علم الباحث.

خامساً: خُطَّة الدراسة:

هذه الدراسة عبارة عن مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها التعريف بموضوع البحث وأهميته، والمنهج المستخدم في إعداده، والتساؤلات الموجهة للدراسة.

المبحث الأول: مفهوم التصويت لغةً وإصطلاحاً.

المبحث الثاني: جيسون برينان: حياته وأهم أعماله.

المبحث الثالث: نقد الديمقراطية وحق التصويت العام.

المبحث الرابع: مفهوم الإبستوقراطية وجذورها الفلسفية.

المبحث الخامس: أنواع المواطنين وسلوكياتهم الإنتخابية.

المبحث السادس: مبدأ الكفاءه كمعيار لعدالة التصويت.

المبحث السابع: التصويت كمسألة أخلاقية.

المبحث الثامن: أشكال الإبستوقراطية والبدائل المختلفة للحكم النخبوي.

المبحث التاسع: موقف برينان من الاعتراضات على الإبستوقراطية

- **الخاتمة:** تتضمن أهم النتائج.

المبحث الأول: مفهوم التصويت لغةً وإصطلاحاً:

أ. التصويت لغة:

حق الاقتراع أو التصويت suffrage أو sufragium (ويُسمى أيضاً "حق الامتياز"): كلمة لاتينية الأصل تعني التصويت أو الموافقة ومن بين معانيه التضرُع، استُخدم المصطلح في القرن الثاني للإشارة إلى الدعاية السياسية أو التأثير أو المساندة، وأحياناً بمعنى الهتاف الشعبي أو الاستحسان.[١] ويرجع جذوره إلى اليونان القديمة حيث كان يتم في أثينا من خلال المجالس الشعبية والمحاكم إما برفع الأيدي أو بالاقتراع السري. وكان الشعب في روما يُستفتى دائماً في المجالس الشعبية شفهياً، حتى صدور قانون "المجالس التشريعية والجمعيات الشعبية" حوالي منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، حين أُدخل نظام الاقتراع السري. لكن قبل إقراره إستُخدم نظام الحجارة أو الحصى (ψῆφοι باليونانية)، حيث كان كل ناخب يلقى حجرين، أحدهما أبيض والآخر أسود، الأول يستخدم في الموافقة والثاني في إدانة الإجراء. ويبدو أن التصويت الشفهي قد تم اعتماده في الانتخابات والمحاكمات، وكان استخدام الحصى مقتصراً على سن القوانين أو إلغائها.[٢]

ويعد التصويت في الانتخابات هو الطريقة الرئيسة التي يمارس بها المواطنون العاديون السلطة في مختلف الأنظمة الديمقراطية[٣]، حيث يُفتَرض أن الاقتراع العام شرطٌ من شروط الديمقراطية، فكل شخص متأثر بالقرارات السياسية لا بد وأن يكون له رأي فيها، بعبارة أخرى، إنه لأمر غير ديمقراطي، بل استبدادي، أن يُتخذ قرار يؤثر بشكل حيوي على بعض الأشخاص دون أن يكون لهم رأي فيه. كما استُخدمت كلمة "suffragion" حسب معجم ويبستر منذ القرن الرابع عشر بمعنى "الدعاء" (وخاصةً دعاء طلب العون الإلهي أو الشفاعة).[٤]

وتُستخدم الكلمة الآن للإشارة إلى الحق في التصويت؛ لأنه حتى وقت قريب، حتى داخل الديمقراطيات، كان يُنظر إلى التصويت أنه امتياز يقتصر على نخبة معينة. وعادةً ما توصف أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٦٠ بأنهما ديمقراطيتان، ومع ذلك ربما كان أقل من ٢٠٪ من السكان البالغين يملكون حق التصويت. وأما في منتصف

---

(1) William Harrison De Puy: **The American Comprehensive Encyclopedia of Useful Knowledge Arts, Sciences, History, Biography, Geography, Statistics, and General Knowledge: With Thousands of Engravings, Colored Maps and Charts**, volume 6, Montgomery Ward & Company, publishers, chicago, 1896, p.2448.

(2) William Smith: **A Dictionary of Greek and Roman Antiquities, volume 2**, Cambridge University Press, United States of America, 2013, p,917.

(٣) أ.د/ ناظم عبدالواحد الجاسور: **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، ط١، لبنان، ٢٠٠٨م، ص ١٢٩.

(4) https://www.merriam-webster.com/dictionary/suffrage **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٧/١٨م**

القرن التاسع عشر، كان الأشخاص الوحيدون الذين لهم حق التصويت في "الديمقراطيات" هم الذكور البالغون (عادةً البيض) مالكو العقارات؛ ومنذ ذلك الحين، تم توسيع نطاق حق الامتياز تدريجياً ليشمل الذكور الذين لا يملكون عقارات، والنساء، والأقليات العرقية والدينية..إلخ.(١)

وللتصويت أو إتاحة حق الانتخاب أهمية كبيرة في نشر السلم المجتمعي وتعبير الفرد عن خيارته السياسية، وله أنواع عديدة منها المباشر وغير المباشر..إلخ. ويمكن إعتبار البيعة في الإسلام تشكل نوعاً من أنواع التصويت، حيث تمت بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم مباشرة عندما إجتمع المسلمون في ثقيفة بني ساعدة لإختيار خليفة للمسلمين ووقع الإختيار بعد المداولات التي جرت بين المهاجرين والأنصار حول من تكون له الأحقيه بالخلافة إلى الإحتكام إلى وجوب الأخذ برأي الأكثرية، وبالفعل تم إختيار أبي بكر الصديق ليكون خليفة للمسلمين ولم يلتفت إلى رأي سعد بن عبادة الذي كان يقول بخليفة من المهاجرين وآخر من الأنصار، وهذا كان تطبيقاً عملياً لنظام الشورى في الإسلام.(٢)

ب. التصويت إصطلاحاً:

هو فعل الناخب المؤهل في المشاركة في اختيار المسؤولين الحكوميين أو في التصويت على القوانين أو الدساتير المقدمة إلى الناخبين. وهناك وجهتا نظر بشأن أساس حق الاقتراع. ترى إحداهما أنه "امتياز" تمنحه الدولة للمواطنين القادرين على ممارسته بذكاء ومن أجل الصالح العام. وتعتبره وجهة النظر الأخرى "حقاً طبيعياً" لجميع المواطنين البالغين وغالباً ما كان يعطى لمن بلغ سن ٢١ عاماً. وقد اقتصر حق الاقتراع في معظم الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الأسس التالية: الجنس، وملكية العقارات، ودفع الضرائب، والتحصيل التعليمي، والشخصية الأخلاقية، والإقامة، والمهنة الدينية، وما إلى ذلك. وكانت القاعدة شبه العالمية هي استبعاد الأطفال، والمجانين، والبلهاء، والمجرمين المدانين، والأجانب من ممارسة حق الاقتراع.(٣)

ويُعرفه "وليم ستون William Stone بأنه الصيغة الدنيا والأكثر انتشاراً لانغماس الذات في المشاركة السياسية، لذلك فهو يتطلب حد أدني من الالتزام يتوقف فور إدلاء الفرد بصوته،

---

(1) Peter Morriss: "art: suffrage", In **"Encyclopedia of Democratic Thought"**, Edited by Paul Barry Clarke and Joe Foweraker, Routledge, New York, 2001, p.852.

(٢) أنوار الزعبي: **مسيرة المعرفة والمنهج في الفكر العربي والإسلامي**، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠٠٧م، ص٦٦.

(3) Martin A. Rosanoff, "art: Suffrage", In "**The New international encyclopedia, volume xxi**", Edited by Frank Moore Colby, and (others), Dodd, Mead and Company, 2d edition, New York, 1915, p,637.

وهدف التصويت عادة هو اختيار الهيئة الحاكمة أو شاغلي المناصب القيادية أو أعضاء المجالس النيابية.[١]

ويعد التصويت هو أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً وإنتشاراً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية، وغير الديمقراطية على حد سواء، مع الاختلاف في دلالته ودرجة تأثيره، ويرتبط بمفهوم السيادة فهو حقاً دستورياً، ويعد التعبير الأبرز عن الإرادة القومية.[٢] وهو كذلك عملية موقوتة والفرصة المتاحة له لا تصدر من الناخب ذاته بل تتهيأ له في صيغة إجراءات نظامية من قبل الدولة. ومن ثم يتأثر سلوك التصويت بالانتماء الأسري أو الطبقي أو العرقي للناخب وبمستوى ثقافته ودرجة وعيه السياسي وقدرته على المفاضلة بين المرشحين. ويعتمد التصويت على عدة عوامل منها الذاتية كاستعداد الفرد نفسه لاتخاذ القرار والقدرة على الاختيار، هذا إلى جانب تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر على توجهات الفرد.[٣]

المبحث الثاني: جيسون برينان: حياته وأهم أعماله:

جيسون برينان **Jason Brennan** (١٩٧٩-....) هو فيلسوف سياسي أمريكي وأستاذ في إدارة الأعمال. يعمل أستاذاً للاستراتيجية والاقتصاد والأخلاق والسياسة العامة في كلية ماكدونو لإدارة الأعمال بجامعة جورج تاون. حصل على درجة الدكتوراه عام (٢٠٠٧)من جامعة أريزونا. وهو متخصص في السياسة والفلسفة والاقتصاد. ورئيس تحرير مجلة الفلسفة والشؤون العامة Philosophy & Public Affairs، محرر مجلة الشؤون العامة الفصلية Public Affairs Quarterly، ومحرر مشارك أيضاً في مجلة الفلسفة الاجتماعية والسياسة Social Philosophy and Policy. وقد أكمل مؤخراً مشروعاً بقيمة ٢.١ مليون دولار أمريكي حول "الأسواق وريادة الأعمال الاجتماعية والإيثار الفعال"، بتمويل من مؤسسة تمبلتون. وهو يرأس لجنة تصميم المستقبل في جامعة جورج تاون، ويعمل في مجلس شيوخ هيئة التدريس بجامعة جورج تاون. وفي عام ٢٠٢٢م، حصل برينان على جائزة بروفوست للابتكار في التدريس Provost's Innovation in Teaching Award لتطويره لمشروع الأخلاقيات، وهو مشروع

---

(١) د. إسماعيل على سعد، د. السيد عبد الحليم الزيات: **المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٤٦٩.

(٢) آديمار إيسمن: **أصول الحقوق الدستورية**، ترجمة عادل زعيتر، موسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢م، ص١٧١.

(٣) د. هاله محمود عبد العال: **تقييم الدعاية السياسية فى الانتخابات البرلمانية**، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ص ٢١-٢٣.

تعليمي تجريبي موجه للطلاب.[١] وفي عام ٢٠٢٤م، تم اختياره كأحد أفضل أساتذة الأعمال الجامعيين من قبل مجلة الشعراء والكم Poets and Quants.[٢]

برينان هو فيلسوف غزير الإنتاج الفلسفي عامة والسياسي خاصة خلال السنوات الأخيرة، فهو مؤلف ل ١٧ كتاباً متنوعاً حول أبرز وأهم القضايا المطروحة على الساحة الفلسفية مثل: "التشكيك في الإحسان" (٢٠٢٤)، مع سام أرنولد، وريتشارد يتر تشابيل، وريان ديفيس؛ "الديمقراطية: جولة إرشادية" (٢٠٢٣)، "مناقشة الديمقراطية"، (٢٠٢١)، مع هيلين لانديمور، "أخلاقيات العمل من أجل سلوك أفضل" (٢٠٢١)، مع ويليام إنجليش، وجون هاسناس، وبيتر جاورسكي، "لماذا من المقبول أن تريد أن تكون ثرياً" (٢٠٢٠)، "العمل الجيد إذا استطعت الحصول عليه" (٢٠٢٠)؛ "الظلم للجميع: نظام العدالة الجنائية المختل في أمريكا وكيفية إصلاحه" (٢٠١٩)، مع كريستوفر سوربرينانت، "شقوق في البرج العاجي: الفوضى الأخلاقية في التعليم العالي"(٢٠١٩)، مع فيل ماجنيس، "عندما يفشل كل شيء آخر: المقاومة والعنف والظلم الحكومي" (٢٠١٨)، "دفاعاً عن الانفتاح: العدالة العالمية باعتبارها حرية عالمية" (٢٠١٨)، مع باس فان دير فوسن؛ "ضد الديمقراطية" (٢٠١٦)؛ "أسواق بلا حدود"(٢٠١٦)، مع بيتر جاورسكي؛ "التصويت الإلزامي: لصالح وضد"(٢٠١٤)، مع ليزا هيل؛ "لماذا لا للرأسمالية؟" (٢٠١٤)؛ "الليبرتارية: ما يحتاج الجميع إلى معرفته" (٢٠١٢)؛ "أخلاقيات التصويت" (٢٠١١)؛ كما شارك مع ديفيد شميدتز في تحرير كتاب "تاريخ موجز للحرية" (٢٠١٠). وهو محرر مشارك مع ديفيد شميدتز وباس فان دير فوسن في كتاب "دليل روتليدج لليبرتارية" (٢٠١٧).[٣]

وتُرجمت كتبه إلى العديد من اللغات كالصينية والإسبانية والفرنسية واليابانية والبرتغالية والتركية والألمانية والإيطالية والكورية واليونانية والبولندية والفارسية والمنغولية والجورجية والأوكرانية والتشيكية والسويدية. ويعد كتابه "ضد الديمقراطية"، من أكثر الكتب دراسة ونقداً وتداولاً ومبيعاً لما أثاره من نقد موسع للديمقراطية وإقتراحه لبديل آخر يطلق عليه الإبستوقراطية أو الديمقراطية المعرفية.[٤] كما نشر أكثر من ٦٠ مقالاً في مجلات محكمة، وأكثر من ٣٠ فصلاً

---

(1) https://gufaculty360.georgetown.edu/s/contact/00336000014RXIUAA4/jason-brennan

(2) https://poetsandquantsforundergrads.com/news/2024-best-undergraduate-professors-jason-brennan-georgetown-university-mcdonough-school-of-business/ **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٧/١٨م**

(3)https://scholar.google.com/citations?view_op=list_works&hl=en&hl=en&user=yYEAR8kAAAAJ&pagesize=80 **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/١٩م**

(4) Edmund Fawcett: **Conservatism: The Fight for a Tradition**, Princeton University Press, United States of America, 2020, p.448.

تمت مراجعته من قبل العديد من الكُتّاب في مختارات محررة، وأكثر من ٥٠ مقالاً للجمهور الشعبي والمتخصص في عالم الفلسفة والسياسة.

المبحث الثالث: نقد الديمقراطية وحق التصويت العام:

يؤكد برينان في البداية أن ممارسة الاقتراع أو التصويت العام غير المقيد أمر غير عادل؛ لأن للمواطنين الحق في أن يمارس أشخاص أكفاء سلطة سياسية عليهم بكفاءة. وبما أن الاقتراع العام ينتهك هذا الحق الإفتراضي. فإنه يجب استبدال الاقتراع العام بنظام إبستوقراطي معتدل، يقتصر فيه الاقتراع على المواطنين ذوي الكفاءة السياسية الكافية. ويبدو أن الإبستوقراطية نفسها تخالف شرط القبول المؤهل the qualified acceptability requirement، وهو وجوب توزيع السلطة السياسية بطرق لا توجد اعتراضات محددة أو مشروطة عليها. ومع ذلك، فهي أقل ظلماً في جوهرها من الديمقراطية بالاقتراع العام، وربما تُفضي إلى نتائج أكثر عدالة. وبالتالي، فإن الإبستوقراطية أكثر عدالة من الديمقراطية، حتى وإن لم تكن عادلة تماماً. (١)

يشكل برينان الاستثناء البارز لمقاومة الفلاسفة لحق الاقتراع المقيد. فهو يزعم أن المواطنين لهم الحق في "عدم الخضوع لقرارات بالغة الأهمية يتخذها أشخاص غير أكفاء وغير معقولين أخلاقياً" (٢)، وأن هذا الحق ينتهك في ظل حق الاقتراع العام. ويشبه برينان الناخبين بهيئات المحلفين: فنحن نعتقد أن حقوق المتهم قد انتهكت إذا ما أدين من قبل هيئة محلفين جاهلة أو غير عقلانية أو غير معقولة أخلاقياً. وبما أن الناخبين في الواقع، وفقاً لبرينان، جاهلون وغير عقلانيين وغير معقولين أخلاقياً، فإن أولئك الذين يتأثرون بقرارات تلك الهيئات يجدون أن حقوقهم قد انتهكت. وبالتالي تعد حجة برينان جديرة بالإهتمام ليس فقط لأنها تدافع عن حق الاقتراع المقيد بل لأنها تقدم مبرراً أخلاقياً للاستحقاق السياسي.(٣)

يميل برينان إلى وضع قدر كبير من الثقة في بيانات الاستطلاعات حول الجهل السياسي، فضلاً عن المخاوف بشأن عقلانية المواطنين في تشكيل المعتقدات السياسية، ومع ذلك، يختلف برينان في الاستنتاجات التي يستخلصها من هذه المخاوف. فبدلاً من التوصية بتقليص الحكومة

---

(1) David Leiser and Yhonatan Shemesh: **How We Misunderstand Economics and Why it Matters: The Psychology of Bias, Distortion and Conspiracy**, Routledge, New York, 2018, p.134.

(2) Jason Brennan: "**The Right to a Competent Electorate**", The Philosophical Quarterly, 61(245), 2011, p.702, see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٩/١

(3) Thomas Mulligan: "Meritocracy", in **Stanford Encyclopedia of Philosophy**, First published Thu Aug 3, 2023, see: https://plato.stanford.edu/entries/meritocracy/#RestSuff تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٩/١م

وترك المزيد من القرارات للسوق الحرة، توصي أطروحته بتبني قيود قانونية على من يمكنه التصويت، وكيفية احتساب الأصوات، أو كيف تساهم الأصوات الفردية في نهاية المطاف في عمليات صنع القرار الديمقراطي.(١)

ويوجه برينان تركيزه على نقد الديمقراطية، فيقول: "الديمقراطية تعمل على تمكين الجماعات، وليس الأفراد"، ويؤكد أن حقوق التصويت لا تحمل سوى قيمة رمزية، وأن "هذه الحقوق تفشل عموماً في إظهار أن الحقوق الديمقراطية لها أي قيمة حقيقية بالنسبة لنا"، وأخيراً: "الديمقراطية لا تهدف إلى تمكين الأفراد؛ بل تهدف إلى حرمان جميع الأفراد من التمكين لصالح مجموعات كبيرة أو مجموعات من الأفراد. الديمقراطية تعمل على تمكيننا، وليس تمكيني". ومع ذلك، لا تخطئوا: فنحن كأفراد نتمتع بأهمية أكبر في الديمقراطية مقارنة بأي نظام اجتماعي سياسي آخر، ليس فقط باعتبارنا ناخبين في المقام الأول، بل باعتبارنا عقولاً واعية فردية تتمتع بمواهب فردية ـــــ وكل واحد منا يتمتع بمزاياه الفردية- وكل واحد منا لديه قدرات خاصة للمساهمة في المجتمع. ستكون المقترحات الرامية إلى تحقيق هذا التغيير من الناخب السلبي إلى المواطن الواعي.(٢)

هاجم برينان السياسة الديمقراطية، حيث قال:" يعتقد معظم الليبرتاريين أن الديمقراطية متفوقة على أشكال الحكم الأخرى. ولكن الليبرتاريين لا يقدرون الديمقراطية حق قدرها. فهم لا يعتبرون الديمقراطية غاية في حد ذاتها. ولا يعتبرون المشاركة الديمقراطية والتداول الديمقراطيين أرقى أشكال الحياة. وهم يميلون إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية، مثلها كمثل كل أشكال الحكم، بغيضة بطبيعتها. ففي الديمقراطية لا يحكم الناس أنفسهم حرفياً. بل إن مجموعة فرعية من الناس تعتبر نفسها تتمتع بالحق في إصدار الأوامر للآخرين وإجبارهم على القيام بأشياء لا يريدون القيام بها".(٣)

ويستمر في بيان مساوئ الديمقراطية فيقول:"إن إحدى السمات المثيرة للاشمئزاز للديمقراطية هي أنها تحول الناس إلى تهديدات لرفاهتي. يمارس مواطنو بلدي السلطة عليّ بطرق محفوفة بالمخاطر وغير كفؤة. وهذا يجعلهم أعداء مدنيين لي".(٤) وبالنسبة لبرينان، نبدأ بالفعل

---

(1) Cameron Boult: The Epistemic Responsibilities of Citizens in A Democracy, In "**The Routledge Handbook of Political Epistemology**", Edited by Michael Hannon and Jeroen De Ridder, Routledge, New York, 2021, P.411.

(2) Ludwig M. Auer**: Human Nature vs. Democracy: A case for ethics and evidence in politics**, BoD Books on Demand, Norderstedt, 2019, p.6.

(3) Jason Brennan: **Libertarianism: What Everyone Needs to Know**, Oxford University Press, United states of America, 2012, p.69.

(4) Jason Brennan**: Against Democracy,** Princeton University Press, United states of America, 2016, p. 245.

كـــ "قوميين جهلة وغير عقلانيين ومضللين"،[١] لكن الديمقراطية تضيف محفزاً خطيراً بشكل خاص. من خلال جرنا إلى المناقشات وصنع السياسات حول القضايا السياسية الكبرى، والتي لدينا مشاعر عنها ولكن ليس لدينا معرفة بها، نصل إلى "أسباب لكراهية بعضنا البعض".[٢] حتى لو لم نتفق مع عدم ثقة برينان الدراماتيكية في مواطنيه، فإن وصفه للصراع السياسي يبدو صادقا إلى حد بعيد.[٣]

ونظراً لأن الديمقراطية ليس لها قيمة فعلية أو جوهرية، يرى برينان أنها في أحسن الأحوال ذات قيمة آداتية instrumentally: قيمة الديمقراطية تتحدد فقط من خلال ما إذا كان من الممكن إثبات أنها تؤدي إلى أفضل عملية صنع قرار أم لا. ومع ذلك، فهو يرى أن الديمقراطية ليست بوضوح أفضل نظام لصنع القرار. ويهاجم ثلاثة مظاهر مقبولة على نطاق واسع لفعالية صنع القرار الديمقراطي: معجزة التجميع، ونظرية هيئة المحلفين كوندورسيه، ونظرية هونغ بيج، ويرى أن هذه النظريات تعتمد على نموذج رياضي. ولا تتوافق مع ما يحدث في عملية اتخاذ القرار الديمقراطي في الواقع. فالناخبين يرتكبون أخطاء منهجية عديده.[٤]

قام برينان بفحص ستة حجج رئيسة لصالح التصويت الإجباري العام ونقدها. وهي:

١. التصويت الإجباري ضروري لضمان الموافقة.
٢. التصويت الإجباري ضروري لضمان الشرعية.
٣. التصويت الإجباري أمر جيد لأنه يجعل الديمقراطية أكثر ديمقراطية.
٤. التصويت الإجباري ضروري لضمان التمثيل.
٥. التصويت الإجباري أمر جيد لأنه يعزز الثقة والتضامن.
٦. التصويت الإجباري يؤدي إلى مجموعة واسعة من العواقب الجيدة.

وقد أثبت أن كل هذه الحجج معيبة إلى حد كبير. ففي بعض الحالات كانت متناقضة أو مشوشة. وفي حالات أخرى كانت تستند إلى افتراضات تجريبية غير مثبتة أو غير مدعمة بالدليل. وفي كثير من الحالات فشلت الحجج؛ لأن اليانصيب الانتخابي كان ليشكل بديلاً أفضل من التصويت

(1) **Ibid**., P.19.
(2) **Ibid**., P.7.
(3) Ingrid Creppell: "Aristotle on Enmity: Ideology, Somatic Justice, and Emotions", In "**Envisioning democracy: new essays after Sheldon Wolin's political thought**", edited by Terry Maley and John R. Wallach, University of Toronto Press, United States of America, 2023, p.49.
(4) Jason Brennan**: Against Democracy,** pp.177-182.

الإجباري.[١] وبالتالي بناءً على هذه الإنتقادات الموجهة للديمقراطية والتصويت العام، يفترض برينان أن الإبستوقراطية قد تمثل خياراً أفضل.

المبحث الرابع: مفهوم الإبستوقراطية وجذورها الفلسفية:

مصطلح "الإبستوقراطية Epistocracy " لغةً مشتق من الكلمة اليونانية "epistêmê" التي تعني المعرفة والإطلاع أو الدراية والفهم. وتعني الإبستوقراطية في معناها البسيط "حكم الحكماء أو ذوي المعرفة". والكلمة الأساسية هنا هي "الحكم". فبدلاً من "حكم الشعب" كما هو مفهوم الديمقراطية، تعني الإبستوقراطية حكم "العلماء" أو "المتعلمين". وعادةً ما يكون الخبراء العاملون في مجتمعات السياسات العابرة للحدود الوطنية وعبر المنظمات الدولية على درجة عالية من التعليم والتدريب، ومدعومين جيداً بشبكاتهم البحثية أو جمعياتهم المهنية، وعادةً ما يكونون على صلة وثيقة بفضل معرفتهم وخبرتهم الواسعة في مشاكل سياسية محددة.[٢] لذلك يُقال إن النظام السياسي يكون إبستوقراطياً إلى الحد الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسية، بموجب القانون، وفقاً للكفاءة والمهارة وحسن النية للعمل وفقاً أو بناءً على هذه المهارة.[٣]

وقد اقترح جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (١٨٠٦-١٨٧٣)، الفيلسوف والاقتصادي السياسي البريطاني، في كتابه "ميل عن بنثام وكولريدج"، منح المزيد من الأصوات للأكثر تعليماً. في حين يعتقد جيسون برينان أن المواطنين الأكثر كفاءة أو دراية يجب أن يتمتعوا بسلطة سياسية أكبر بقليل من المواطنين الأقل كفاءة. وأن تكون حقوق التصويت أو الترشح للمناصب مشروطاً بإجتياز إختبار المعرفة السياسية الأساسية.[٤] وبالتالي تكمن مشكلة الديمقراطية في إقصائها للبعد المعرفي. فبينما تركز الديمقراطية بشكل أكبر على جانب "المدخلات" في عملية صنع القرار، تهتم الإبستوقراطية "بالمخرجات". وأما مصطلح خوارزمية الإبستوقراطية

(1) Jason Brennan, and Lisa Hill: **Compulsory Voting: For and Against**, Cambridge University Press, New York, 2014, pp.60-61.
(2) Diane Stone: "Epistocracy: an afterword on global policy and rule by the wise", In "**Shaping Policy Agendas: The Micro-Politics of Economic International Organizations**", Edited by David Dolowitz, and (others), Edward Elgar Publishing, United States of America, 2020, p.195.
(3) Jason Brennan: "Epistemic Democracy", In "**The Routledge Handbook of Applied Epistemology**", Edited by David Coady and James Chase, Routledge, New York, 2019, p.97.
(4) Jason Brennan: "Democracy and Freedom", In **"The Oxford Handbook of Freedom"**, Edited by David Schmidtz, and Carmen E. Pavel, Oxford University Press, United States of America, 2018, p.347.

Epistocracy algorithm فهي عبارة عن خوارزمية تحسين متعددة الفئات تسعى إلى تقليل الوقت اللازم لإيجاد القيمة المثلى للمشكلة المراد حلها.[١]

ويُعرّف ديفيد إستلوند* "أطروحة إِبِسْتُقراطية المُتَعَلِّمين" the epistocracy of the educated thesis (وهي وجهة نظر يرفضها) بأنها وجهة النظر القائلة بأنه عندما "يكون البعض مُتَعَلِّمين جيداً والبعض الآخر غير مُتَعَلِّمين، فإن النظام السياسي (مع تساوي جميع العوامل الأخرى) سيكون أفضل حالًا من خلال منح المُتَعَلِّمين المزيد من الأصوات".[٢] وإذا كانت بعض النتائج السياسية تُعتبر أفضل من غيرها، فمن المؤكد أن بعض المواطنين أفضل (وإن لم يكن أقل سوءً) من غيرهم من حيث حكمتهم وحسن نيتهم في تعزيز هذه النتائج. إذا كان الأمر كذلك، فهذا يبدو سبباً مهماً لترك القرارات لهم، ومن هنا يُمكن تسمية هؤلاء بالعارفين أو الحكماء؛ ويمكن تسمية نظام الحكم الذي يحكمون به بالإبستوقراطية، ويُسمى الحكام بالإبيستوقراطيين. وربما يكون من الممكن معرفة الأفضل دون اختياره، ويمكن استخدام هذه النقطة ضد الإبستوقراطية.[٣]

إن المثال السياسي الأفضل للحكم من قبل ذوي المعرفة يعود إلى **أفلاطون Plato (٤٢٧-٣٤٧ ق.م)**. حيث كان يعتقد أن هناك إجابات صحيحة للأسئلة المتعلقة بالسياسة وأن غالبية المواطنين لا يمتلكون المعرفة اللازمة للوصول إلى تلك الإجابات. ومن هنا جاءت فكرته في تولي الفلاسفة الحكم التي تعد أعظم جوانب فلسفته السياسية. فيرى أن الناس إذا لم يهدهم نور العلم كانوا جمهوراً من الرعاع من غير نظام، كالشهوات التي قد اطلق لها العنان. فالناس في حاجة إلى هدى الفلسفة والحكمة، كاحتياج الشهوات إلى إثارة العقل، وما لم يصبح الفلاسفة ملوكاً أو الملوك فلاسفة فلن تستطيع الدولة أن تؤدي أياً من أدوارها، كذلك لن تتوقف الشرور بالنسبة للمدينة الدولة، وهذا يمثل ركن الدولة المثلي في فلسفة «أفلاطون».[٤]

---

(1) Seyed Ziae Mousavi Mojab, and (others): "Epistocracy Algorithm: A Novel Hyper-heuristic Optimization Strategy for Solving Complex Optimization Problems", In **"Intelligent Computing: Proceedings of the 2021 Computing Conference", Volume 2**, Edited by Kohei Arai, Springer, Switzerland, 2021, p.411.

*ديفيد إستلوند David Estlund: هو أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة براون. تتركز اهتماماته البحثية حول قضايا مثل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والسلطة السياسية والتبرير...إلخ ، وهو محررركتاب " دليل أكسفورد في الفلسفة السياسية" (٢٠١٢م)، ومؤلف كتاب "السلطة الديمقراطية: إطار فلسفي" (٢٠٠٨م) ،أنظر: http://www.davidestlund.org/cv.html

(2) David Estlund: **Democratic Authority: a philosophical framework**, Princeton University Press, United States of America, 2008, p. 212.

(3) David Estlund: "Why Not Epistocracy", In "**Desire, identity and existence: essays in honor of T.M. Penner**", edited by Naomi Reshotko, Academic Printing and Publishing, Canada, 2003, p.53.

(٤) حنا خباز: **الفلسفة في كل العصور**، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠٢٤م، ص٨٦.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

لقد كان أفلاطون من أبرز نقاد الديمقراطية الأثينية؛ لأنها تساوي بين الناس رغم أنهم غير متساويين على أرض الواقع، ووصفها بأنها "صورة جميلة من صور الحكم ملؤها التنوع والفوضى، وهي تهيئ نوعاً من المساواة للمتساوين وغير المتساوين على السواء".[١] لذلك سعى في كتابه "**الجمهورية**" إلى تمييز ذوي المعرفة بالسياسة على غيرهم من خلال فكرته المثالية عن حكم الملك الفيلسوف واصفاً ذلك بأنه يمثل البداية الحقيقية للعصر الذهبي للإنسان، فيقول:" ما لم يصبح الفلاسفة ملوكًا في بلادهم، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكا وحكاماً فلاسفة جادين متعمقين، وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة في فرد واحد، وما لم يحدث من جهة أخرى، إن قانونا صارما يصدر باستبعاد أولئك الذين تؤهلهم مقدرتهم لأحد هذين الأمرين دون الآخر من إدارة شئون الدولة – ما لم يحدث ذلك كله، فلن تهدأ، يا عزيزي جلوكون حدة الشرور التي تصيب الدولة، بل ولا تلك التي تصيب الجنس البشري بأكمله. وما لم يتحقق ذلك، فلن يتسنى لهذه الدولة التي رسمنا هنا خطوطها العامة أن تولد، وأن يكتمل نموها – ذلك ما كنت أتردد في إعلانه منذ وقت طويل، إدراكا مني لمدى مخالفته للآراء الشائعة".[٢]

وفي الفلسفة السياسية الحديثة اقتراح جون ستيوارت ميل منح المتعلمين صوتاً إضافياً في كتابه "تأملات في الحكومة التمثيلية" (١٨٦١م). حيث يمنح هذا الموقف الأخير الناخبين الأكثر تعليماً وخبرة قوة تصويتية أكبر، أو حتى يحصر الأصوات في المتعلمين فقط. وهذا يخلط مفهوم الإبستوقراطية بالمنافسات الانتخابية. فيدافع جون ستيوارت مل عن "حكم الخبراء" في سياق الاقتراع أو التصويت العام. وتعد حجته نفعية بشكل مباشر. فبينما يؤكد أنه "من الظلم الشخصي حرمان أي شخص– إلا لمنع شرور أكبر– من امتياز أن يُؤخذ رأيه في إدارة الشؤون التي يشاركه فيها الآخرون في المصلحة"[٣]، فإنه يرى أيضاً أنه "لا يمكن الحصول على فوائد الاقتراع أو التصويت العام الكامل دون أن يصاحبها احتمالية وقوع شرور أكبر".[٤] ومن ثم يتطلب منع الشرور أمرين: **أولاً:** استبعاد الناس من حق الانتخاب السياسي ما لم يجيدوا القراءة والكتابة

---

[١] صول. ك. بادوفر: **معنى الديموقراطية**، ترجمة جورج عزيز، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٢١-٢٢.

[٢] أفلاطون: **جمهورية أفلاطون**، دراسة وترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م، الكتاب الخامس فقرة (٤٧٣)، ص٣٦٧.

[3] John Stuart Mill: "Considerations on Representative Government", In "**On Liberty and Other Essays, Oxford World's Classics**", Edited with an Introduction and Notes by John Gray, Oxford University Press Inc., New York, 1991, p.329.

[4] **Ibid**, p.339.

وإجراء العمليات الحسابية الأساسية العادية، ومعرفة بعض التاريخ والسياسة[١]، **ثانياً**: يجب أن يُسمح لبعض الناس بالتصويت التعددي أو المزدوج على أساس "التفوق العقلي".[٢]

وأما في الفلسفة السياسية المعاصرة فقد حاول برينان في الآونة الأخيرة، صياغة حجة جديدة لصالح الإبستوقراطية التي يراها تتفوق على الديمقراطية على أسس معرفية، فيقول: "قد تُحقق الإبستوقراطية – وهي نظام سياسي تُوزّع فيه السلطة السياسية الرسمية على أساس الخبرة – نتائج أفضل من الديمقراطية".[٣] كما يرى برينان في كتابه **(ضد الديمقراطية)** أن الإبستوقراطية أفضل من الديمقراطية في صنع القرار السياسي، وبالتالي في حماية مصالح مختلف الفئات الاجتماعية، وأنه "من المفترض أن يكون من الظلم استخدام نظام غير كفء لصنع القرار السياسي [الديمقراطية] عندما يكون هناك نظام أكثر كفاءة [الإبستوقراطية] متاحاً".[٤]

وتعد الإبستوقراطية هي الإستجابة الأبرز في المرحلة المعاصرة لمسألة جهل الناخبين وعدم عقلانيتهم ولها أشكال متعددة مثل: حق الإقتراع المقيد، التصويت التعددي، والتصويت التفضيلي المُستنير.. إلخ – لكن فكرتها الأساسية هي أن "الأصوات تُخصص أو تُوزن بطريقةٍ ما وفقاً لشكلٍ قابلٍ للقياس من المعرفة والكفاءة".[٥] وهناك ثلاث حجج رئيسة للإبستوقراطية، الأولى حججٌ عمليةٌ بحتة: بما أن الناخبين يُظهرون العديد من العيوب المعرفية، فستُحقق نتائج أفضل إذا اقتصرنا التصويت على من يفتقرون إلى هذه العيوب.[٦] ويستند الثاني إلى تشبيه: فكما أنه من الخطأ إخضاع المتهم لهيئة محلفين جاهلة وغير عقلانية، فمن الخطأ أيضاً إخضاع المواطنين لناخبين جاهلين وغير عقلانيين، ويستند الثالث أيضاً إلى تشبيه: فكما ينبغي لنا أن نُعامل المستهلكين الجاهلين وغير العقلانيين معاملة أبوية في الأسواق، ينبغي لنا أيضاً أن نُعامل الناخبين الجاهلين وغير العقلانيين معاملة أبوية في الديمقراطيات.[٧]

---

[١] جون ستيوارت ميل: **الحكومات البرلمانية (١٨٧٣-١٨٠٦)**، نقله إلى العربية إميل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٧م، ص ١٨٦.

[٢] **المرجع نفسه**، ص ص ١٩١-١٩٣.

(3) Jason Brennan: "Epistocracy Within Public Reason", in **Philosophical Perspectives on Democracy in the 21st Century,** Edited by Ann E. Cudd, and Sally J. Scholz, Springer International Publishing, Switzerland, 2014, p.191.

(4) Jason Brennan: **Against democracy**, p.141.

(5) Jason Brennan: **Democracy: A Guided Tour,** Oxford University Press, United States of America, 2023, p.247.

(6) Jason Brennan: **Against democracy**, p.16.

(7) Brian Kogelmann and Aylon Manor: "Political Epistemology", In "**The Routledge companion to social and political philosophy**", Edited by Gerald Gaus, and (others), Second edition, Routledge, New York, 2025, p.729.

ويرى بريتان أن هناك أيضاً مفهومان رئيسان للديمقراطية المعرفية Epistemic Democracy: التعريف الأول – يمكن أن نطلق عليه وجهة نظر "**حكمة الجماهير**" wisdom of the crowd– يرى أنه في ظروف معينة، يتخذ الناخبون الديمقراطيون ككل قرارات حكيمة في صناديق الإقتراع، أو بشكل أضيق، في تلك الهيئات التداولية المكونة من ناخبين تم اختيارهم عشوائياً. يميلون إلى اتخاذ قرارات جيدة. وكما تلخص ميليسا شوارتزبيرج Melissa Schwartzberg (وهي نفسها متشككة إلى حد ما في الديمقراطية المعرفية) حكمة وجهة نظر الجماهير، فإن "الديمقراطية المعرفية تدافع عن قدرة "الأغلبية" على اتخاذ القرارات الصحيحة وتسعى إلى تبرير الديمقراطية بالإشارة إلى هذه القدرة".[١] وتؤكد حكمة وجهة نظر الجماهير أن رأسين أفضل من رأس واحد، وأن العديد من الرؤوس أفضل من عدد أقل. أي عندما يون الأفراد مجتمعين أذكى من كونهم منفردين.[٢]

ويرى التعريف الثاني ـــــ والذي قد نطلق عليه "**حكمة العملية**" wisdom of the process" ـــــ أن الحكومات الديمقراطية ككل تميل إلى تنفيذ سياسات وقوانين جيدة نسبياً. ويزعم من يتبنى هذا الرأي أن بعض سمات الحكومات الديمقراطية الحديثة ـــــ مثل الفصل بين السلطات، والضوابط والتوازنات، والنظام الحزبي، والانتخابات التنافسية، والبيروقراطيات التكنوقراطية، وسياسات المصالح الخاصة، أو مزيج من هذه العوامل ـــــ تميل إلى تحقيق نتائج جيدة. ومن ثم يدافع بعض الديمقراطيين المعرفيين عن كلا الرأيين – فهم يعتقدون أن كلا من الجماهير والعملية حكيمان – بينما قد يدافع آخرون عن الأخير فقط. على سبيل المثال، قد يرى الديمقراطي المعرفي أن الناخبين ليسوا حكماء، لكنه يؤكد بعد ذلك أن الضوابط والتوازنات الديمقراطية تميل إلى تحقيق نتائج جيدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الأنظمة الحزبية والبيروقراطيات الراسخة وعوامل أخرى تسمح للحكومات الديمقراطية "بالابتعاد" عن تمرير القواعد والقوانين التي يعارضها الناخبون.[٣]

---

(1) Melissa Schwartzberg: "**Epistemic Democracy and Its Challenges": Annual Review of Political Science, 18**, (2015), p.187, see : https://www.annualreviews.org/deliver/fulltext/polisci/18/1/annurev-polisci-110113-121908.pdf?itemId=/content/journals/10.1146/annurev-polisci-110113-121908&mimeType=application/pdf **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/٢٢م.**

(2) Carlo Penco: **The Dark Side of Speech: A Disenchanted Report on the Decade that Preceded the Invasion of Ukraine**, Vernon Press, United States of America, 2024, p.130.

(3)Jason Brennan: Epistemic Democracy, In "**The Routledge Handbook of Applied Epistemology**", Edited by David Coady and James Chase, pp.88-89.

ومؤخراً تم مناقشة وانتقاد فكرة السماح للخبراء فقط بالمشاركة في صنع القرار السياسي تحت مصطلح "الإبستوقراطية" الذي صاغه ديفيد إيستلوند.[١] فتكمن مشكلة أفلاطون وميل –وفقًا لإيستلوند– في ارتكابهما ما يُسميه "مغالطة الخبير/الرئيس **The Expert/Boss Fallacy** "، والتي تتمثل في الاستدلال من شخصٍ يعلم ما يجب فِعله بأنه يتمتع بسلطة سياسية على من لا يعلم. وأما برينان فلا يرتكب هذه المغالطة، فبموجب مبدأ الكفاءة لديه، فإن الكفاءة (أو الخبرة) ضرورية ولكنها غير كافية للسلطة.[٢] ومع ذلك، فإن تفسيره ينتهك شرط القبول المُقيّد، والذي بموجبه "لا يملك أحد سلطة ويُشرعن سلطة قسرية على آخر دون مبرر يمكن قبوله من قِبل جميع وجهات النظر المُقيّدة".[٣] ولا يُحدد إستلوند بالضبط ما الذي يجعل وجهات النظر مُقيّدة، ولكنه يُوضح أن ذلك يتعلق بكونها معقولة.[٤] وبما أن العقلاء قد يختلفون حول كيفية التمييز بين الكفء وغير الكفء، فإن أي شكل من أشكال الاقتراع المقيد معرفيًا ينتهك معيار القبول. ورداً على ذلك يُقرّ برينان بأن الاقتراع المقيد الذي يقصده ينتهك معيار القبول، لكنه يُشير إلى أن "الطريقة التي تنتهك بها الديمقراطية مبدأ الكفاءة أسوأ جوهريًا من الطريقة التي تنتهك بها الإبستوقراطية [أي حكم الخبراء] شرط القبول المشروط".[٥] ومع الأخذ في الاعتبار أن الاقتراع المقيد من المرجح أن يُفضي إلى نتائج أفضل نظراً لكفاية الناخبين، يُجادل برينان بأن لدينا مع ذلك سبباً لتفضيل التصويت المقيد على التصويت العام.[٦]

المبحث الخامس: أنواع المواطنين وسلوكياتهم الإنتخابية:

يختلف الناس في مدى مشاركتهم في الحياة السياسية وفي الطرق التي يشاركون بها–مثلما يختلفون في سائر أمور حياتهم– فبعض الناس مهووسون بالسياسة مثلما يستحوذ هوس الآخرين على حب المشاهير. وبعض الناس يصوتون ويتطوعون ويشاركون في الحملات الانتخابية

---

(1) Olga Lenczewska**: Electoral Competence, Epistocracy, and Standpoint Epistemologies. A Reply to Brennan**, see: International journal of Philosophical Studies, volume 29, issue 4 (2021), p. 641. See: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09672559.2021.1997392 تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/٢٢م

(2) Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, The Philosophical Quarterly (1950-), Vol. 61, No. 245, p.710. see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf

(3) David Estlund: **Democratic Authority: A Philosophical Framework**, p.33.

(4) Ibid, pp.63-64**.**

(5) Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, p.717.

(6) Kristoffer Ahlstrom-Vij: "The Epistemic Benefits of Democracy: A Critical Assessment", In "**The Routledge Handbook of Social Epistemology**", Edited by Miranda Fricker, and (others), Routledge, New York, 2020, p.214.

ويتبرعون. والبعض الآخر لم يشارك قط ولن يشارك أبداً. وقد تسحب الدولة حقوقهم السياسية، ولن يلاحظوا ذلك أو يكترثوا. ولهذا يقترح برينان من خلال مناقشته لأهلية الناخب، يزعم برينان أننا نستطيع تصنيف المواطنين بفعالية إلى ثلاث فئات أساسية. وتعكس هذه النماذج المفاهيمية موقف المواطن تجاه السياسة فضلاً عن مستوى معرفته السياسية.(١)

أ. تصنيف برينان لأنواع المواطنين:

يقسم برينان المواطنون إلى ثلاث مجموعات هم: "**الهوبيت**" **Hobbits** و"**الهوليجانز**" **Hooligans** و"**الفولكانيون**" **Vulcans**. ويرى أن هناك الكثير من الهوبيتيين: وهم لا يقلقون إلا على جيرانهم المباشرين ونادراً ما يهتمون بالسياسة. فهم في الغالب غير مبالين وجهلاء بها. وبصرف النظر عن هذه المجموعة غير المؤذية نسبياً من غير المبالين، فهناك أيضاً الهوليجانز أو المشاغبون السياسيون –أو عشاق الرياضة المتعصبين للسياسة– الذين يتسمون بالعاطفة ولكنهم يصمون آذانهم تماماً عن الحجج العقلانية.(٢) وهم يميلون إلى البحث عن المعلومات التي تؤكد آرائهم السياسية السابقة ويتجاهلون أو يرفضون المعلومات التي تتعارض مع تلك الآراء. كما يميلون إلى احتقار الأشخاص الذين يختلفون معهم، معتقدين أن الأشخاص الذين يتبنون وجهات نظر عالمية بديلة أغبياء، أو أشرار، أو أنانيون، أو في أفضل الأحوال مضللون إلى حد كبير. ويعد معظم الناخبين المنتظمين والمشاركين السياسيين النشطين والناشطين وأعضاء الأحزاب المسجلين والسياسيين هم من مثيري الشغب أو من الهوليجانز.(٣)

ونظراً لأن الديمقراطيات تتألف في الأساس من الهوبيت والهوليجان، فمن الصعب أن نتخيل كيف يمكن أن يكون المجتمع قادراً على الإدارة الجيدة. وهناك مجموعتان أساسيتان من الأدلة يستند إليها الناس في دعم هذه الادعاءات. تتألف المجموعة الأكثر أهمية من الأدلة من استطلاعات الرأي التي أجريت في الانتخابات الوطنية، والتي جرت منذ خمسينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة، وكذلك في الدول الأوروبية. إن هذه الاستطلاعات تطرح على الناس أسئلة أساسية حول السياسة، حول قضايا مثل هيكل الحكومة، أو أي حزب يسيطر على الكونجرس، أو من هو الرئيس؟ وما يجدونه هو أن نسبة ضئيلة للغاية من الناس يعطون الإجابات الصحيحة. وفي الوقت نفسه، فإن عدداً منخفضاً للغاية، مثل الثلث أو الربع، سيحصلون على الإجابة الصحيحة

(1) Julia Maskivker: **The Duty to Vote**, Oxford University Press, United States of America, 2019, p.83.

(2) Jason Brennan: **Against democracy**, pp.4-5.

(3) Winton Russell Bates: **Freedom, Progress, and Human Flourishing**, Rowman & Littlefield publishing group, United Kingdom, 2021, p.115.

على سؤال مثل، ما هو الحزب المسيطر في الكونجرس؟ أول شيء يجب ملاحظته هو أن هناك قدراً لا بأس به من الجهل الذي تشير إليه هذه الاستطلاعات، وكذلك صعوبة التعلم من خلال المداولات الجماعية.(١)

وعليه يرى برينان أن الهوبيت والهوليجانز، الذين يبدو أنهم خرجوا أو نشأوا من كوابيس يورجن هابرماس Jürgen Habermas (١٩٢٩م-...) غير مؤهلين للديمقراطية، وبالتالي يجب استبعادهم منها بأكبر قدر ممكن من الأناقة والحرفية. كما يقترح برينان- من بين أمور أخرى- ضرورة وجود اختبار للقدرات أو إختبار كفاءة يجب أن يجتازه أي شخص يريد التصويت. وإذا صوت المواطنون العقلانيون فقط، فإن نتائج الانتخابات ستكون أكثر عقلانية وتعبيراً عن الصالح العام، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى قرارات أفضل.(٢)

ويزعم أن الديمقراطية تتطلب الفولكانيين الذين يفكرون بطريقة علمية وعقلانية في السياسة. وتستند آراؤهم بقوة إلى العلوم الاجتماعية والفلسفة. وهم يدركون ذاتهم، ولا يثقون في أنفسهم إلا بقدر ما تسمح به الأدلة. ويمكنهم تفسير وجهات النظر المخالفة بطريقة يجدها الأشخاص الذين يتبنون هذه الآراء مرضية، وبالتالي هم قادرون على تقييم مزايا وعيوب القرارات السياسية بطريقة عقلانية تماماً وغير عاطفية. ويقتنعون بالحجج الجيدة ويحرصون دائماً على إبقاء أنفسهم مطلعين تماماً وبإستمرار. ومن المؤسف أن قِلة قليلة فقط من الناس يلتزمون بهذا المثل الأعلى. ويحاولون بنشاط تجنب التحيز في أرائهم وقراراتهم.(٣)

ولذلك يرى برينان أن الناخبين لم يتحسنوا من خلال مشاركتهم في السياسة الانتخابية. وبالتالي، فمن غير الواضح ما إذا كانت الديمقراطية في حد ذاتها جيدة في جوهرها لمواطنيها بالطريقة التي توقعها ميل أم لا، فقد أنتجت مستويات من الفصائلية غير العقلانية التي أنتجت مجتمعاً منقسماً بشكل خطير. وهذا من شأنه أن يؤكد وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية تؤدي إلى الشقاق والتفكك الاجتماعي. وهذه هي الفرضية الأساسية التي يبني عليها برينان تصوره للإبستقراطية أو تقييد حق الإنتخاب.(٤)

---

(1) Thomas Christiano: "Democracy Defended and Challenged", in "**Rethinking Open Society: New Adversaries and New Opportunities**", Edited by Michael Ignatieff, Stefan Roch, Central European University Press, Hungary, 2018, p.68.

(2) Armin Schäfer And Michael Zürn: **The Democratic Regression: The Political Causes of Authoritarian Populism**, Translated by Stephen Curtis, Polity Press, Great Britain, 2024, pp.162-163.

(3) Jason Brennan: **Against democracy**, p.5.

(4) Stephen Boulter: **Natural Law Liberalism and the Malaise of Modernity**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2024, pp.81-82.

ويمكن نقد هذه الرأي؛ لأنه غير مقبول من الناحية المعيارية. كما أنه يخلط بين السبب والعلاج. فلا يعد حصر ممارسة الديمقراطية في الفولكانيين المؤهلين تعليمياً ومعرفياً فقط حلاً نهائياً، لأنه سيؤدي إلى تسريع الاغتراب المزدوج عن الديمقراطية وسيضع مسافة أكبر بين النظام السياسي والمثل الديمقراطي، مما يؤدي إلى إثارة المزيد من المقاومة الاستبدادية للنظام السياسي من جانب المستبعدين.(١)

ويدّعي برينان أن الناس يصوّتون بطريقة "سوسيوتوبية sociotropic"، وليس لأسباب أنانية. وقد ثبت عملياً أن فرضية داونز حول الجهل العقلاني تؤدي إلى توقع نسبة إقبال منخفضة للغاية على التصويت (مفارقة التصويت)، وهو استنتاج يتعارض مع جميع الأدلة التجريبية المتاحة. من الواضح أن برينان حريص على التنصل من مثل هذا التنبؤ القابل للدحض تجريبياً، حتى لو كان ذلك يُلقي بظلال من الشك على صحة فرضية الجهل العقلاني التي تُشكل أساس نقده الكامل للديمقراطية (الانتخابية).(٢) فيقول:" "يصوّت معظم الناخبين لما يعتبرونه منفعة وطنية عامة. لو كان عدد قليل من المواطنين قادرين على التصويت – لنقل مئة – لتوقعتُ منهم أن يصوّتون بدافع الأنانية. لكن ما دام حق التصويت لآلاف المواطنين أو أكثر في نظامٍ قائم على المعرفة، فإن الأدلة تشير إلى أنهم سيصوّتون على الأرجح بناءً على توجهاتهم الاجتماعية".(٣)

ب. موقف برينان من سلوكيات الناخبين:

يؤكد برينان في البداية أن المشاركة السياسية ليست ذات قيمة بالنسبة لغالبية الناس. بل على العكس من ذلك، فهي لا تعود بالنفع على أغلبنا، بل إنها تميل بدلاً من ذلك إلى إفسادنا وتعطيلنا. وهي تحولنا إلى أعداء مدنيين لديهم الأسباب التي تدفعهم إلى كراهية بعضهم بعضاً. وبالتالي ليس من الواضح أن المشاركة الديمقراطية تجعل الحياة طيبة. فمن السهل أيضاً أن نتصور أن الحياة السياسية مفسدة ومهينة. والمشكلة الثانية الأكثر إلحاحاً هي أنه من الصعب أن نتصور أن المشاركة في الديمقراطية تشكل عنصراً غير فعال رئيسياً في رفاهيتنا.(٤)

---

(1) Armin Schäfer, Michael Zürn: **The Democratic Regression: The Political Causes of Authoritarian Populism**, p.163.

(2) Antonino Palumbo: **The Deliberative Turn in Democratic Theory: Models, Methods, Misconceptions**, Springer Nature, switzerland, 2024, p.62.

(3) Jason Brennan: **Against democracy**, p.227.

(4) Matthias Brinkmann: **An Instrumentalist Theory of Political Legitimacy**, Oxford University Press, United Kingdom, 2024, p.222.

ويقرر بريـنان بأن المواطنون لا يتمتعون بأي حق أساسي في التصويت أو الترشح للمناصب. ولابد من تبرير السلطة السياسية، حتى ولو كانت ضئيلة من السلطة التي يتضمنها حق التصويت. كما أن الحق في التصويت ليس كغيره من الحريات المدنية الأخرى، مثل حرية التعبير، أو الدين، أو تكوين الجمعيات. وفي حين أنه قد تكون هناك بعض أشكال الحكم غير العادلة في جوهرها أو بطبيعتها، فإن الديمقراطية ليست شكلاً عادلاً فريدًا أو جوهريًا من أشكال الحكم. فالاقتراع العام غير المقيد والمتساوي – الذي يحق لكل مواطن فيه تلقائياً الإدلاء بصوت واحد– أمر غير مقبول أخلاقياً من نواحٍ عديده.[١]

أ. الجهل السياسي واللاعقلانية:

تتمثل مشكلة الديمقراطية في أن الاقتراع العام يحفز معظم الناخبين على اتخاذ قرارات سياسية بطريقة جاهلة وغير عقلانية، ثم يتم فرض هذه القرارات الجاهلة وغير العقلانية على الأبرياء. وبالتالي فإننا "نحصل على حكومة منخفضة الجودة لأن الناخبين ليس لديهم فكرة عما يفعلونه" و"لا يمكننا إصلاح هذه المشكلة وفقاً لبريـنان" لأنها "متضمنة في الديمقراطية ذاتها".[٢] فقد درس علماء السياسة وعلماء النفس والاقتصاد سلوك الناخبين لأكثر من ستين عاماً. وأجروا آلاف الدراسات وجمعوا كمية هائلة من البيانات. وكانت النتائج التي توصلوا إليها موحدة ومحبطة إلى حد كبير. وبشكل عام، فإن الناخبين جهلة ومضللون ومتحيزون. ومع ذلك، هناك تباين هائل. فبعض الناس يعرفون الكثير، ومعظم الناس لا يعرفون شيئًا، وكثيرون يعرفون أقل من لا شيء لأنهم مخطئون بشكل منهجي، فعلى سبيل المثال، خلال سنوات الانتخابات الأمريكية، لا يستطيع معظم المواطنين تحديد أي مرشحين للكونجرس في منطقتهم أو حزب يسيطر على الكونجرس ..إلخ.[٣]

ب. التحيز السياسي وعدم الموضوعية:

إن الناخبين ليسوا جهلاء فحسب، بل إن العديد منهم مخطئون في معلوماتهم. فهم يرتكبون أخطاء منهجية بشأن النظرية الاقتصادية الأساسية وبكيفية عمل السلطة السياسية، كما أن

(1) Jason Brennan: **Against democracy**, p.7.
(2) Jonathan Benson: **Intelligent Democracy: Answering the New Democratic Scepticism**, Oxford University Press, united states of America, 2024, p.4.
(3) Russell Hardin: **How Do You Know? The Economics of Ordinary Knowledge**, Princeton University Press, United States of America, 2009, p.60.

المواطنون غير عقلانيين معرفيًا أيضًا. فهم يعانون من تحيزات معرفية تمنعهم من معالجة المعلومات بطريقة معقولة أو تتبع الحقيقة. وتدفعهم المشاعر القوية إلى التفكير بشكل سيء. فهم يميلون إلى البحث عن الأدلة التي تؤكد معتقداتهم السابقة ويقبلونها ولكنهم يرفضون أو يتجاهلون الأدلة التي تتعارض مع ما يؤمنون به. ويسارعون إلى تبرير ورفض السلوك السيئ من جانبهم ولكنهم يفسرون حتى السلوك الجيد من الجانب الآخر بطريقة سلبية. كما يميلون إلى افتراض أن أولئك الذين يختلفون معهم أغبياء وأشرار، ويحاولون تحريف الأدلة ليزعموا أنها تدعم ما يريدون.(١)

وتعتمد السياسات التي يفضلها الناس جزئياً على مدى اطلاعهم وعلى كم المعلومات المتاحة. وعند التحكم في تأثير الجنس والعرق والدخل، فإن المواطنين ذوي المعرفة العالية لديهم تفضيلات سياسية مختلفة بشكل منهجي عن الناخبين الجاهلين أو المضللين، ومع ذلك، يفتقر معظم المواطنين إلى معتقدات أو أيديولوجيات سياسية مستقرة. ففي حين يصنف العديد من المواطنين أنفسهم أنهم محافظون أو ليبراليون، أو ينتمون إلى أحزاب سياسية، فإن أقلية صغيرة فقط، أقل من واحد من كل خمسة، لديهن معتقدات مستقرة بمرور الوقت، أو لديهم آراء سياسية حقيقية. وهناك شريحة كبيرة من السكان لا تؤمن بالسياسة من الأساس.(٢)

كما أن الانتماء السياسي لا يتعلق إلى حد كبير بالمعتقدات أو السياسات. فغالبًا ما يغير المواطنون "معتقداتهم" المعلنة لتناسب حزبهم؛ ونادراً ما يختارون حزبًا على أساس المعتقدات المشتركة. كذلك هم سيئون في التصويت بأثر رجعي ويتطلب التصويت بأثر رجعي مشاركة العديد من الناخبين. ويتعين عليهم أن يعرفوا من كان في السلطة، وماذا فعل، وما كان بوسعه أن يفعل، وكيف يقيمون ما فعلوه مقابل ما كان بوسعهم أن يفعلوه، وأخيرا ما إذا كان من المرجح أن يكون المنافسون أفضل. والواقع أن الناخبين يبدو في أفضل الأحوال يميلون إلى معاقبة أو مكافأة شاغلي المناصب عن الأشهر الستة الأخيرة أو نحو ذلك من الأداء الاقتصادي.(٣)

---

(1) Jason Brennan: "Epistemic Democracy", In "**The Routledge Handbook of Applied Epistemology**", Edited by David Coady and James Chase, p.92.

(2) Jason Brennan: In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, in "**The Routledge Handbook of Political Epistemology**", Edited by Michael Hannon and Jeroen De Ridder, Routledge, New York, 2021, P.376.

(3) Jason Brennan: In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, In "**The Routledge Handbook of Philosophy, Politics, And Economics**", Edited by C.M. Melenovsky, Routledge, New York, 2022, P.393.

ويتلخص التفسير السائد لسلوك المواطنين السيئ إلى هذا الحد في أن الديمقراطية تحفزهم على القيام بذلك. ولأن الأصوات الفردية لا تشكل أهمية كبيرة، فإن المواطنين لا يجدون عموما أي حافز للإطلاع، ولا أي حافز لتصحيح أخطائهم، بل ويجدون كل الحوافز للاستسلام لأسوأ تحيزاتهم. إنهم جاهلون ومضللون ومتحيزون؛ لأن التكاليف المتوقعة للحصول على المعلومات والتغلب على تحيزاتهم تتجاوز الفوائد المتوقعة. إنهم جاهلون عقلانيا وغير عقلانيين في السياسة. ربما لأن المعرفة والعقلانية لا تُجديان نفعًا في التصويت، بينما يفلت الجهل وعدم العقلانية من العقاب.(١)

يعاني الناخبون من مجموعة واسعة من التحيزات، بما في ذلك تحيز التأكيد، وتحيز عدم التأكيد، والمنطق المدفوع، والتحيز بين المجموعات، وتحيز التوافر أي زيادة فرص النجاح في الإنتخابات، وتأثيرات الموقف السابق. إن التفسير السائد لسبب جهل الناخبين أو تضليلهم هو نظرية الجهل العقلاني. وتبدأ هذه النظرية بالإشارة إلى أن احتمالية أن يكسر صوت فردي التعادل في الانتخابات ضئيلة للغاية.(٢) ويبدو أن الناخبين الأفراد يدركون أن فرصهم في إحداث الفارق ضئيلة. إن الحصول على المعلومات السياسية مكلف، ويستغرق وقتًا وجهداً. وعندما تتجاوز التكاليف المتوقعة للحصول على معلومات من نوع معين الفوائد المتوقعة من امتلاك هذا النوع من المعلومات، فإن الناس لن يكلفوا أنفسهم عناء الحصول على المعلومات. وبالتالي، فإن الناخبين جهلة عقلانيون ـــــ فمعظمهم لا يستثمرون في المعلومات السياسية لأنها لا تعود عليهم بالنفع.

ويسوق برينان مثالاً يلخص به لماذا لا ينبغي لهؤلاء الناخبين التصويت فيقول:" تخيل قضية قتل عمد. لنفترض أن المحاكمة تسير بشكل طبيعي، حيث يقدم كل من الادعاء والدفاع حججهما وأدلتهما وما إلى ذلك. ومع ذلك، لنفترض أن هيئة المحلفين لديها بعض أو كل الخصائص التالية:

١. إنهم جهلة: لا ينتبهون إلى حقائق القضية ويرفضون قراءة المحضر، ويرمون عملة معدنية فيعتمدون على التخمين فيجدون المتهم مذنباً.

٢. إنهم مخطئون ومعلوماتهم مضللة: تسيء هيئة المحلفين فهم حقائق القضية بشكل عميق. على سبيل المثال، لديهم معتقدات خاطئة بشكل واضح حول مكان وجود المتهم أثناء القتل، وما هي علاقة المتهم بالضحية، وما إلى ذلك. وتفسر معتقداتهم الخاطئة سبب إدانته.

---

(1) Jason Brennan: **Against democracy**, p.24.

(2) Geoffrey Brennan, and Loren Lomasky: **Democracy and Decision: The Pure Theory of Electoral Preference**, Cambridge University Press, New York, 2003, pp.56-57.

٣. إنهم غير عقلانيين: فهم ينتبهون إلى وقائع القضية، التي تشير بوضوح إلى أن المتهم بريء. ومع ذلك، فإن أعضاء هيئة المحلفين يعالجون المعلومات بطريقة غير عقلانية للغاية، وبالتالي يستنتجون أنه مذنب.

٤. إنهم خبيثون، أو أنانيون، أو يتصرفون بسوء نية: فهم يجدون المتهم مذنبًا لأنه عضو في جماعة دينية مكروهة، أو لأنه يمتلك مطعمًا منافسًا، أو لأنه أخذ رشوة.

٥. إنهم قبليون: فهم يجدون المتهم مذنبًا لأنهم من النوع الذي يصوت مذنبًا في كل مرة، بغض النظر عن الحقائق.

وفي مثل هذه الحالات، إذا علمنا أن هيئة المحلفين قد اتخذت قرارها بأي من هذه الطرق، فسيكون من الخطأ والظلم فرض قرارها على الآخرين. وإذا كانت هيئة المحلفين غير كفؤة بشكل عام أو إذا اتخذت هذا القرار بعينه بغير كفاءة وسوء نية، فإن فرض قرارها سيكون خطأً. وينطبق الأمر نفسه على القرارات السياسية. فالعديد من القرارات السياسية تنطوي على مخاطر عالية، ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على رفاهة الآخرين، وتغير آفاق حياتهم، وتحرمهم من الحياة والحرية والممتلكات والسعادة. وعادة ما يكون الأشخاص الذين يتخذون هذه القرارات مسؤولين عن التصرف نيابة عن الصالح العام، ومن المفترض أن يهدفوا إلى تحقيق نتائج عادلة. وبالتالي، يؤكد برينان أن هيئات المحلفين والقضاة وضباط الشرطة والرؤساء والمشرعين والبيروقراطيين والحكام، وحتى جمهور الناخبين، مقيدين بما يسميه مبدأ الكفاءة Competence Principle.[١]

وبالتالي فالشيء الوحيد الذي قد يبرر الاقتراع العام غير المقيد هو أننا لا نستطيع أن ننتج نظاماً أفضل أداءً منه. إن أفضل الأماكن للعيش في الوقت الحالي هي الديمقراطيات الليبرالية، وليس الدكتاتوريات أو حكومات الحزب الواحد أو الأوليجارشيات أو الملكيات الحقيقية. ومع ذلك، فإن هذا لا يظهر أن الديمقراطية هي النظام المثالي، أو حتى الأفضل، على الإطلاق. وحتى إذا تبين أن الديمقراطية هي أفضل نظام ممكن، فقد نكون قادرين على تحسينها بمشاركة أقل. وبشكل عام، تميل الحكومات الديمقراطية إلى تقديم أداء أفضل من البدائل التي جربناها. ولكن ربما تكون بعض الأنظمة التي لم نجربها أفضل.[٢]

---

[1] Jason Brennan: In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, In "**The Routledge Handbook of Philosophy, Politics, And Economics**", Edited by C.M. Melenovsky, P.395.
[2] Jason Brennan: **Democracy: A Guided Tour**, p.137.

المبحث السادس: مبدأ الكفاءه كمعيار لعدالة التصويت:

يؤكد برينان أن الاقتراع أو التصويت العام أكثر ظلماً في جوهره من الاقتراع أو التصويت المقيد؛ لأن الأول ينتهك ما يسميه "**مبدأ الكفاءة**" فيقول: "يُفترض أنه من غير العدل وانتهاك حقوق المواطن حرمانه بالقوة من الحياة أو الحرية أو الملكية، أو الإضرار بشكل كبير بآفاق حياته، نتيجة لقرارات اتخذتها هيئة تداولية غير مختصة، أو نتيجة لقرارات اتُخذت بطريقة غير كفؤة أو بسوء نية".(١) والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن "القرارات السياسية يُفترض أنها شرعية وذات سلطة فقط عندما تصدرها هيئات سياسية كفؤة بطريقة كفؤة وبحسن نية"، و"من المفترض أنه يتعين علينا استبدال أسلوب صنع القرار السياسي غير الكفء بأسلوب أكثر كفاءة".(٢)

ولذلك يؤكد برينان أن الحرية السياسية ليس كغيرها من الحريات وأن الناخبين ليسوا مثل الفرد. بل هم مجموعة من الأفراد الذين تختلف أهدافهم وسلوكياتهم ومؤهلاتهم الفكرية. وليسوا هيئة موحدة يدافع فيها كل فرد عن نفس السياسات. بل إن بعض الناس يفرضون قراراتهم على الآخرين. وإذا تصرف أغلب الناخبين بحماقة، فإنهم لا يؤذون أنفسهم فحسب. بل إنهم يؤذون الناخبين الأكثر اطلاعاً وعقلانية، وهذا الأمر غير أخلاقي ويعيب الديمقراطية.(٣)

وهنا نتساءل: متى يُعَدّ اتخاذ القرار غير كفؤ؟ لا يُقدّم برينان شرحاً عاماً؛ لكنه يذكر أمثلةً مُتنوعةً على عدم الكفاءة، وهذه تُعطينا فكرةً عمّا قد يدور في خلده. لذلك، عند مُناقشة ما إذا كان السباك يُعتبر كفؤًا، يقول برينان: "نتوقع من السباك الكفؤ أن يكون مُدركاً لوقائع القضية المُطروحة، وأن يفهم معانيها، وأن يفهم كيفية تطبيقها لتحديد ما يجب فعله، وأن يُفكّر فيها بطريقة عقلانية مناسبة."(٤) وعند مُناقشة الكفاءة المطلوبة من المُحلّفين، يتحدّث بشكل عام عن ضرورة أن تكون هيئة المُحلّفين "عقلانية، ومُطّلعة، ومُعقولة أخلاقياً".(٥) لذا، يبدو أن الكفاءة تتمثّل في جوهرها في التعرّف على الأدلة والمعلومات ذات الصلة، والتدبر فيها، والاستجابة لها بشكل مُناسب – أي اتخاذ القرارات بطرق تزيد من احتمالية صحتها مهما كان معيار الصواب المُطبّق.(٦)

---

(1) Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, The Philosophical Quarterly (1950-), Vol. 61, No. 245, p.704. see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf
(2) Jason Brennan: **Against democracy**, p. 142.
(3) Jason Brennan: **Against democracy,** p.9.
(4) Ibid, p. 163.
(5) Ibid, p. 155.
(6) Daniel Viehoff: Challenging Democratic Commitments: On Liberal Arguments for Instrumentalism about Democracy, in "**Oxford Studies in Political Philosophy, Volume 9**", Edited by David Sobel and Steven Wall, Oxford University Press, United Kingdom, 2023, pp.19.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

يمنح مبدأ الكفاءة المواطنين حقاً أخلاقياً في عدم الخضوع لعملية صنع قرار غير كفؤة. لذا، من الطبيعي الاعتقاد بأن المبدأ سيتطلب منا عموماً اعتماد إجراء كفؤ بدلاً من إجراء غير كفؤ.[١] ويبدو أن هذا المبدأ، وهو أمر بالغ الأهمية، ويتطلب ذلك حتى في مواجهة الاعتبارات الإجرائية المتعارضة: فإذا كانت الإبستوقراطية كفؤة، والديمقراطية غير كفؤة (أو أقل كفاءة)، فعلينا اعتماد الإبستوقراطية حتى لو وُجدت اعتبارات إجرائية مضادة تُفضّل الديمقراطية. وهكذا يُجادل برينان في مرحلة ما بأنه حتى لو كان ديفيد إستلوند مُحقاً في أن الديمقراطية تتمتع بميزة قبول جميع وجهات النظر المُؤهلة، بينما الإبستوقراطية ليست كذلك، فإنه لا يزال يتعين علينا اعتماد الإبستوقراطية؛ لأن الأسباب الإجرائية الديمقراطية التي يشير إليها إستلوند تُدحضها المطالب الأكثر إلحاحاً بأن المواطنين لا يجب أن يعيشوا في ظل حكومة غير كفؤة.[٢]

ويسوق برينان حجتان للادعاء أو لإثبات أن المواطنين لهم الحق في مواجهة اتخاذ القرارات غير الكفؤة عندما يتوفر إجراء أكثر كفاءة، فيُشير أولاً إلى عدد من الأمثلة، والأحكام التي نُصدرها بشأنها، والتي قد يُساعد مبدأ الكفاءة في فهمها. على سبيل المثال، يبدو من المعقول جداً أن يخضع المحلفون والقضاة لمتطلبات معينة من الكفاءة؛ ويمكن الاعتقاد بأن هذه المتطلبات تنبع من شيء ما مثل مبدأ الكفاءة.[٣] وأما الحجة الثانية فهي التي بموجبها يشكل مبدأ الكفاءة تطبيقاً على حالة معينة من السلطة السياسية المتمثلة في الحظر الأخلاقي الأكثر عمومية على "تعريض الناس لمخاطر لا داعي لها". فالافتقار إلى الكفاءة يزيد من خطر اتخاذ القرار الخاطئ وفرض أعباء غير عادلة على الأشخاص الخاضعين له. ومن ثم فإن الاهتمام بعدم فرض المخاطر يُترجم بشكل معقول إلى اهتمام بالكفاءة. ففي قضية هيئة المحلفين، على سبيل المثال، "يتصرف المحلفون بإهمال تجاه المدعى عليه" باتخاذهم قراراتٍ تفتقر إلى الكفاءة؛ وبالنظر إلى ما هو على المحك بالنسبة للمدعى عليه، "فإن هيئة المحلفين ملزمةٌ بتوخي الحذر الكافي في اتخاذ قراراتها". ويسوق برينان هنا تشبيهاً آخر وهو الطبيب الذي يستخدم "أسلوب اتخاذ القرار غير الموثوق به إلى حد كبير للوصول إلى الوصفة الطبية" وبالتالي يعرض المريض "لخطر جسيم من الأذى". ويبدو من الواضح أن مثل هذا الطبيب "قد ارتكب خطأ ما".[٤]

---

(1) Jason Brennan: **Against democracy**, p. 141.

(2) Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, The Philosophical Quarterly (1950-), Vol. 61, No. 245, p.720. see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf

(3) Jason Brennan: **Against democracy**, p.153.

(4) **Ibid,** p.154.

وبالتالي نظراً للعواقب الكبيرة المترتبة على القرارات السياسية، يزعم برينان أن الممارسة غير الكفؤة للسلطة السياسية من شأنها أن تفرض مستوى غير معقول ومفرط من المخاطر على الآخرين. وكما لا يمكن أن نتوقع بشكل معقول أن يخضع أي شخص لعملية جراحية يجريها جراح لا يتمتع بتدريب أو خبرة في الطب، فلا ينبغي لنا أن نتوقع بشكل معقول أن يحكم أي شخص أشخاص جاهلون أو غير عقلانيين في السياسة. ولكن من خلال منح الجميع الحق في التصويت، تسمح الديمقراطية التمثيلية حتى للمواطنين الأكثر جهلاً بممارسة بعض السلطة السياسية على الآخرين.

ولذلك يقترح برينان أن حقوق التصويت يجب أن تكون مشروطة بمؤهلات الفرد التعليمية أو القدرة على اجتياز اختبار المعرفة السياسية. فكما نطلب من الجراحين الخضوع للفحوص، ومن السائقين اجتياز اختبار القيادة، يتعين علينا أن نطالب المواطنين بإثبات كفاءتهم السياسية قبل السماح لهم بالتصويت. ولن تهدف مثل هذه القيود إلى اختيار نخبة صغيرة من الزعماء الحكماء والفاضلين، كما هو الحال في نظام الجدارة السياسية **meritocracy** ، بل إلى إبعاد المواطنين الأكثر جهلاً وعدم كفاءة من بين الناخبين.[١]

ومع ذلك فإن عدد المواطنين الذين سيُحرمون من حق التصويت في هذا الشكل من أشكال الحكم الإبستوقراطي غير واضح إلى حد ما. فيقترح برينان أن الانتخابات الإبستوقراطية يجب أن تهدف إلى إزالة أدنى ٥٪ من الناخبين من حيث المعرفة السياسية.[٢] ومع ذلك، فإن ادعاءاته بأن نسبة ٢٥٪ من الناخبين الأدنى لا يعرفون شيئا عن الشؤون السياسية، وأن غير الناخبين يعرفون أقل من ذلك، يشير إلى أن كثيرين آخرين سوف يفشلون في أي اختبار للمعرفة السياسية، وبالتالي ينبغي حرمانهم من حق التصويت.[٣] وأياً كان العدد الدقيق للمحرومين من حق التصويت، فإن السمة المهمة لهذا الشكل من الإبستوقراطية هي أنه سيستمر في اختيار القادة السياسيين من خلال انتخابات منتظمة وتنافسية، ولكنه سيسعى إلى تحسين الجودة المعرفية لهذه الانتخابات من خلال إبعاد المواطنين الأقل معرفة. وبالتالي يتم الدفاع عن المتطلبات التعليمية أو اختبارات

(1) Jonathan Benson: **Intelligent Democracy: Answering the New Democratic Scepticism**, p.197.
(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, pp. 99, p.182.
(3) **Ibid**, p. 188.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

المعرفة السياسية باعتبارها آليات لإنتاج ناخبين أكثر كفاءة من تلك الموجودة في الديمقراطيات التي تتمتع بحق التصويت العام.(١)

المبحث السابع: التصويت كمسألة أخلاقية:

يُعد التصويت كمسألة أخلاقية جانباً مهماً في العملية الديمقراطية، حيث يُعتبر حقاً أساسيًا للمواطنين، وواجبًا أخلاقيًا لهم تجاه مجتمعاتهم وبلدانهم. فهو وسيلة للتعبير عن الرأي، وممارسة الحق في التأثير في القرارات التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين، وكذلك مسؤولية فردية، حيث يُتوقع من الناخبين أن يصوتوا بناءً على وعيهم ومعتقداتهم، وأن ياخذوا في الاعتبار مصلحة المجتمع ككل. ولكن نظراً لإفتقار معظم الناخبين للمعرفة السياسية السليمة فقد وضع بعض الفلاسفة مسألة أخلاقيات التصويت محل شك، فنجد مثلاً سكوت ألثاوس* **Scott Althaus** في كتابه " التفضيلات الجماعية في السياسة الديمقراطية" يرى تباين في المعرفة السياسية لدى المواطنين حسب البيئة والسياق الإجتماعي الذي يعيشون فيه وهو ما يؤثر بالسلب على إختياراتهم مما قد يلحق الضرر بهم نتيجةً لمواقفهم المضلله.(٢)

وعلى صعيد آخر يُلقي كتاب "**أسطورة الناخب العقلاني**" للإقتصادي الأمريكي برايان كابلان* الضوء على الكيفية التي ينتهي بها من يصوتون تحت تأثير معتقداتهم الخاطئة وتحيزاتهم اللاعقلانية بحكوماتٍ تُقدم نتائج سيئة. ويقدم عدداً من الاقتراحات، وكلها تهدف إلى الحد من النفوذ

---

(1) Jonathan Benson: **Intelligent Democracy: Answering the New Democratic Scepticism**, p. 197.

***سكوت ألثاوس Scott Althaus:** هو أستاذ العلوم السياسية والاتصال في جامعة إلينوي في أوربانا شامبين ومدير مركز كلاين للبحوث الاجتماعية المتقدمة في الجامعة، ومن أهم كتبه: "تأثيرات المعلومات في التفضيلات الجماعية" (١٩٩٨م)، "التفضيلات الجماعية في السياسة الديمقراطية" (٢٠٠٤م)، أنظر:

تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٠/١٨م https://clinecenter.illinois.edu/people/salthaus

(2) Scott Althaus: **Collective Preferences in Democratic Politics: Opinion Surveys and the Will of the People**, Cambridge University Press, New York, 2002, p.20.

* **برايان كابلان Bryan Caplan (١٩٧١-...):** أستاذ اقتصاد بجامعة جورج ماسون، تتركز اهتماماته البحثية حول الاختيار العام، والمالية العامة، والاقتصاد النقدي، ويعد صاحب إقتراح إلغاء الدعم الحكومي للتعليم العالي، ومن أهم كتبه: "أسطورة الناخب العقلاني: لماذا تختار الديمقراطيات سياسات سيئة" (٢٠٠٧م)، "الحدود المفتوحة: علم وأخلاقيات الهجرة" (٢٠١٩م)، أنظر:

The Encyclopedia of Public Choice, Edited by Charles Rowley, and Friedrich Schneider, Kluwer Academic Publishers, New York, 2004, p.341. And see also: Laurie Collier Hillstrom: **The College Affordability Crisis**, ABC-CLIO, LLC, United States of America, 2020, pp.121-125.

السياسي وتأثير الناخبين غير المطلعين. ويناقش إمكانية منح "أصوات إضافية للأفراد أو المجموعات ذات الثقافة الاقتصادية الأكبر" والحد من "الجهود الرامية إلى زيادة نسبة الإقبال على التصويت" أو القضاء عليها. ومن خلال تخفيف الدور الذي سيلعبه الأفراد الذين لا يظهرون مستويات أعلى من المعرفة السياسية أو الاقتصادية في العملية السياسية، ويزعم أن جودة المجموعة الكبيرة من الناخبين يمكن أن تزداد إذا ما تم تحجيم هؤلاء.(١)

يذهب برينان إلى أبعد من ذلك متحدياً النظرية الشعبية للتصويت– التي ترى أن كل مواطن لديه واجب مدني بالتصويت– ويقترح ليس فقط أن مشاركة الناخبين غير المطلعين تميل إلى إحداث تأثير سلبي على جودة السياسات التي تنتجها الأنظمة السياسية التي يشاركون فيها، ولكن أن فعل مشاركتهم نفسه قد يعتبر غير أخلاقي، فيقول:" إن التصويت يغير نوعية الحكومة ونطاقها ونوعها. إن الطريقة التي نصوت بها يمكن أن تساعد الناس أو تضرهم. وقد تكون نتائج الانتخابات ضارة أو مفيدة، عادلة أو غير عادلة. ويمكنها استغلال الأقلية لصالح الأغلبية. ويمكنها أن تسبب ضرراً واسع النطاق دون فائدة تذكر لأي شخص. لذا... أزعم أننا نتحمل التزامات أخلاقية فيما يتعلق بكيفية التصويت. فليس أي تصويت يعد مقبولًا أخلاقيًا".(٢)

ومن هذا المنطلق هل يمكن وصف الإبستوقراطية التي تنادي بالتصويت المقيد بأنها نظرية نخبوية أم أنها وسيلة لدفع مضار التصويت السيء؟، ويجيب برينان على هذا السؤال فيقول:" بعض أشكال النخبوية سيئة، وبعضها ليس كذلك. ومع ذلك، فإن الادعاء بأن الأشخاص الأكفاء فقط هم من يجب أن يقوموا بأنشطة معينة ليس شكلاً سيئاً من النخبوية. وفي حين أنه من النخبوية أن نزعم أن الشخص الذي لديه فهم غير مستقر للميزة النسبية لا ينبغي له أن يصوت على السياسة التجارية وإصلاح الهجرة، فمن النخبوية أيضا أن نزعم أن الشخص الذي يعاني من يد غير مستقرة لا ينبغي له أن يجري عملية جراحية".(٣)

أ. مبررات برينان للإمتناع عن التصويت:

يقدم برينان مفهوم ثلاثي المسارات للامتناع عن التصويت كعمل اختياري مستمد من الحق المحمي قانونياً في التصويت، كالتزام أخلاقي صارم مرتبط بواجب التصويت بمؤهلات معرفية جيدة، وكالتزام قانوني بموجب الحق في وجود هيئة ناخبين أكفاء. ويميز برينان هنا بين

(1) Bryan Caplan: **The Myth of the Rational Voter**, **Why Democracies Choose Bad Policies**, Princeton University Press, United States of America, 2007, p.198.
(2) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, Princeton University Press, United States of America, 2011, p.1.
(3) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.95.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

حقوق المشاركة السياسية الرسمية مثل التصويت أو تولي مناصب سياسية والحريات المدنية الأوسع مثل حرية التعبير أو تكوين الجمعيات، مدعياً أن رغبته في تقييد استخدامها من قبل غير المؤهلين تنطبق فقط على الأولى بسبب إمكانية اكتساب أو ممارسة السلطة على الآخرين المتأصلة فيها.(١)

ويرى أولاً أن "التصويت ليس واجباً أخلاقياً بل عمل إختياري يكفُله القانون"، فأنت لست ملزماً بفعل شيء ما، ولكن إذا فعلته في النهاية، فيجب عليك القيام به بشكل جيد وإلا فمن الأفضل الامتناع عن هذا النشاط. وينطبق الشيء نفسه على التصويت فيقول: "لا يتحمل المواطنون عموماً أي التزام دائم بالتصويت. يمكنهم الامتناع إذا فضلوا ذلك.."إن المواطنين لا يلتزمون عموماً بالتصويت. ويمكنهم الامتناع عن التصويت إذا رغبوا في ذلك. ومع ذلك، فإنهم يتحملون واجبات صارمة فيما يتعلق بالتصويت: إما أن يصوتوا بشكل جيد أو أن يمتنعوا عن التصويت".(٢)

وهناك أطروحة ثانية أقوى تربط بين الأعباء الأخلاقية التي يتحملها الناخب والتبرير المعرفي لأصواته. فالمواطنون الذين يصوتون لا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك من أجل مصالحهم الذاتية الضيقة، بل على أساس أدلة سليمة على ما يعتقدون أنه يعزز الصالح العام وعدم المساهمة في الأضرار الجماعية. أي أنهم يكتسبون بذلك "مسؤوليات إضافية".(٣) ومن ناحية أخرى، يتعين على المواطنين تجاه بعضهم البعض "أن يكونوا عقلانيين وغير متحيزين وعادلين ومطلعين على معتقداتهم السياسية" و"أن يصوتوا للسياسات أو المرشحين الذين يعتقدون أنهم سيعملون على تعزيز الصالح العام".(٤)

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحجة تسمح أحياناً بتبرير التصويت لأهون الشرين أو أكثر تجنباً للإضرار بالصالح العام. فيقول برينان: "إن وضع موسوليني في السلطة أمر ضار، ولكنه ليس بقدر ضرر وضع هتلر في السلطة. يمكننا أن نتخيل سيناريوهات يكون فيها التصويت لمن يُعادل موسوليني هو الخيار الأفضل مقارنةً بالامتناع عن التصويت أو التصويت لمن يُعادل هتلر. إذا كان لدى الناخب مبرر كافٍ للاعتقاد بأن الأمر كذلك، فيجوز له التصويت لموسوليني. كما تسمح هذه الحجة أيضًا بتبرير التصويت لسياسة أو مرشح لا تُعرف درجة ضرره المحتملة،

(1) Peter Allen: **The Political Class: Why It Matters Who Our Politicians Are**, Oxford University Press, United Kingdom, 2018, p.59.

(2) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.4.

(3) **Ibid**, pp.128-129.

(4) Francisco Javier Gil Martín: "Abstaining Citizenship: Deliberative and Epistocratic Understandings of Refraining from Voting", in "**Shaping Citizenship: A Political Concept in Theory, Debate and Practice**", Edited by Claudia Wiesner, And (others), Routledge, New York, 2018, p.76.

شريطة أن يُساعد ذلك في منع فوز سياسة أو مرشح معروف بخطورته. لذا، إذا خُيّرتُ بين ستالين وشخص مجهول عشوائيًا، فقد أُبرر التصويت للشخص المجهول بدلًا من الامتناع عن التصويت أو التصويت لستالين. وقد يسمح هذا التوصيف أيضًا للناخب الجيد بالتصويت أحيانًا لمرشحين غير معروفين على أساس الانتماء الحزبي، إذا كان لدى الناخب سبب كافٍ للاعتقاد بأن معظم أعضاء ذلك الحزب سيعملون على تعزيز الصالح العام إذا تم انتخابهم".[١]

ومن أجل المشاركة بطريقة متسقة أخلاقياً، يؤكد برينان أنه يجب أن يكون الناخبون على مستوى عال من المعرفة السياسية وكذلك على مستوى عال من العقلانية؛ بعبارة أخرى، يجب أن يعرفوا الكثير عن المجال الذي يتم فيه اتخاذ القرار السياسي، ويجب أن يتخذوا القرار بطريقة عقلانية يمكن الدفاع عنها. وإن يتمكنوا من إثبات ذلك، فلن يكون لديهم السلطة للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية التي ستؤثر على الآخرين. يطلق برينان على هذا "**مبدأ مناهضة السلطة antiauthority tenet**" ويحدده أو يُعرفه على النحو التالي: "عندما يكون بعض المواطنين غير عقلانيين أخلاقيا، أو جاهلين، أو غير أكفاء في السياسة، فإن هذا يبرر عدم السماح لهم بممارسة السلطة السياسية على الآخرين. إنه يبرر إما منعهم من تولي السلطة أو تقليص السلطة التي يتمتعون بها من أجل حماية الأبرياء من عدم كفاءتهم".[٢]

وفي هذا السياق يدعو برينان إلى تأسيس نظرية للعدالة في توزيع السلطة السياسية لا تقوم على المساواة بل على التمييز بين الأكفاء وغير الأكفاء، ويرى أنه لابد من الإقرار بأن البعض يتمتع بحُكم أفضل من غيرهم ولا يعد هذا أمراً غير أخلاقياً أو مُهيناً بل قد يكون جائزاً أو حتى إلزامياً في ظروف معينة. لنطبق هذا على مثال سياسي. لنفترض أن شيطاناً شريراً قال: "سأُلقي عليكم جميعاً تعويذة تُدينكم بحكومة أقل جودة – وبالتالي المزيد من الحروب الظالمة، والسياسات الاقتصادية السيئة التي تُضر بالفقراء، والمزيد من التعصب، والمزيد من الفقر والمعاناة – ما لم تُحسنوا اختيار المواطنين الذين يميلون إلى امتلاك حُكم سياسي أفضل من الآخرين". وبالتالي يكون الهدف من التمييز بين الأكثر كفاءة والأقل كفاءة ليس إهانة غير الأكفاء، بل إنقاذنا من الحكومة السيئة التي سيفرضها علينا الشيطان الشرير.[٣]

---

(1) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.76.
(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 17.
(3) Jason Brennan: **Against Democracy,** pp.122-123.

وهنا يستعين بريتان بنقد توماس كريستيانو **Thomas Christiano*** للمساواة الديمقراطية فيقول: "تبدو فكرة أن صنع القرار الديمقراطي طريقة عادلة في جوهرها لاتخاذ قرارات بشأن بنية المجتمع متناقضة بشكل حاسم. هذه الفكرة، إلى جانب بعض الملاحظات المنطقية حول المجتمع، تُلزمنا بمجموعة من الافتراضات التي تبدو غير متوافقة مع بعضها البعض. فمن ناحية، يعني المثال الأخلاقي للمساواة السياسية أن لجميع البالغين حقوقًا أخلاقية للمشاركة على قدم المساواة في صنع القرار السياسي. ويبدو أن هذا يُلزمنا إما بفكرة أن الاختلافات في الكفاءة المطلوبة لإتخاذ قرارات سياسية جيدة ليست مهمة، أو بفكرة أنه لا توجد اختلافات جوهرية في الكفاءة ذات الصلة بين البالغين".[١]

يزعم بريتان في الأساس أن هذا شكل غير تعسفي من أشكال عدم المساواة السياسية، وعلى هذا النحو، لا أعتقد أن الفرضية الأساسية صحيحة. وهو أمر يعرض حجته بشكل كبير للنقد؛ لأنها لا تراعي أحقية جميع المواطنين بالمساواه في الحقوق السياسية. وتمنح إمتيازاً غير مقبول للبعض دون الآخر مما قد يفاقم من إنعدام العدالة وزيادة السخط الجماهيري ومن ثم الإمتناع تدريجياً عن المشاركة السياسية وهو أمر لا يقل تأثيراً عن المشاركة بشكل سلبي في العملية الإنتخابية.

ولننتقل الآن إلى تحول بريتان من دعوته للامتناع عن التصويت باعتباره واجباً أخلاقياً إلى الامتناع عن التصويت باعتباره عقوبة قانونية. ففي مقاله "الحق في وجود هيئة انتخابية كفؤة"، يزعم أنه "كما أنه من الخطأ إجباري على الخضوع لجراحة جراح غير كفء، أو الإبحار مع قبطان سفينة غير كفء، فمن الخطأ أيضاً إجباري على الخضوع لقرارات ناخبين غير أكفاء"، وأنه "من باب الإنصاف، يجب استبعادهم من تولي السلطة السياسية، بما في ذلك حق التصويت".[٢] وبالتالي لم تعد الحجة الأخلاقية البحتة ضد التصويت غير المشروع هي التي تُطرح هنا، بل المطالبة بمنع الأشخاص المتورطين في التصويت غير المشروع (وبالتالي في أنشطة ضارة جماعياً) قانونياً من المشاركة السياسية. الآن، يؤدي الحق في هيئة ناخبة مؤهلة إلى الدفاع عن

---

* **توماس كريستيانو Thomas Christiano:** فيلسوف سياسي وقانوني متخصص في النظرية الديمقراطية بجامعة أريزونا. من أهم كتبه:"حكم الأغلبية: قضايا أساسية في النظرية الديمقراطية" (١٩٩٦م)،" دستور المساواة: السلطة الديمقراطية وحدودها" (٢٠٠٨م)، أنظر: https://philosophy.arizona.edu/person/thomas-christiano **تاريخ الدخول ١٣/٧/٢٠٢٤م**

[1] Thomas Christiano: **The Constitution of Equality: Democratic Authority and Its Limits**, Oxford University Press, New York, 2008.

[2] Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, The Philosophical Quarterly (1950-), Vol. 61, No. 245, p.700. see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf

حق الاقتراع المقيد من خلال اشتراط إجبار الجماهير على عدم التصويت. ويتجلى ذلك في التشبيه، الذي يُدمج نموذجًا مُركّزًا على المريض في علاقة الطبيب بالمريض، ويفترض التنظيم القابل للتنفيذ للموافقة المستنيرة informed consent.[1] ويميز برينان بين الموافقة والموافقة المستنيرة مؤكداً أن معظم الناخبين وإن وافقوا على الحكومة فإن موافقتهم غير مستنيرة لأنهم لا يعرفون تبعات ومخاطر القرارات التي تتخذها.[2]

يشاطر برينان كل من ديفيد إستلوند في تأكيده على التفويض الذاتي للمريض المؤهل للتدخل الطبي، وتأكيد عالم السياسة الأمريكي جيمس فيشكين James S. Fishkin (١٩٤٨– ...) على الاحترام الواجب لهذا المريض ككيان معرفي يتحمل الأعباء ويدفع التكاليف. وفي الواقع، تُركز مقارنات برينان على الواجبات والحقوق في العلاقات الأفقية بين المواطنين، وخاصةً التزامات الناخبين غير المُؤهلين تجاه المواطنين الأبرياء الذين لا يضطرون إلى تحمل انتهاكاتهم. إن إعادة نظر برينان في تشبيه الموافقة المُستنيرة تُعيد تشكيل السيطرة المستمرة على الجماهير غير المُدربة التي تُفضّلها سلطة النقض التي يتمتع بها المريض. بعبارةٍ أخرى، فإن السلطة المُخوّلة بموجب الحق في وجود هيئةٍ انتخابيةٍ كفؤةٍ لا تُوصي الناخبين غير المُؤهلين بالامتناع عن التصويت فحسب، بل ينبغي أن تُفعّل مبدأ المواطنة المُمتنعة على نطاقٍ واسع.[3]

ب. أخلاقيات تسليع الأصوات:

يتفق العديد من مواطني الديمقراطيات الحديثة وفلاسفة السياسة المعاصرين في أن عملية شراء وبيع الأصوات أمرٌ غير أخلاقي؛ إذ يجادلون بأنه من الخطأ بل اللاأخلاقي شراء أو تداول أو بيع الأصوات. فنجد مثلاً الفيلسوف الأمريكي مايكل ساندل (١٩٥٣–...) في كتابه: "**ما لا يمكن شراؤه بالمال: الحدود الأخلاقية للأسواق**" يناقش العديد من المسائل الأخلاقية المطروحة في عالمنا المعاصر والمرتبطة بما الذي يقلقنا في عالم أصبح كل شيء فيه معروض للبيع والشراء أي ينتهج منهج السوق؟ وبالتالي يناقش كيف يمكننا أن نمنع انتشار قيم السوق من التغلغل في كل نواحي حياتنا؟، ومن بين هذه الأمور بيع وشراء الأصوات التي يرفضها تماماً فيرى أنه لا يجوز

---

(1) Bryan Caplan:“ **Thoughts on Jason Brennan's The Ethics of Voting**”, Reason Papers 35, no. 1 (July, 2013), p.15, see: https://reasonpapers.com/pdf/351/rp_351_1.pdf **تاريخ الدخول** ١٤/٧/٢٠٢٤م

(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, pp. 82-84.

(3) Francisco Javier Gil Martín: "Abstaining Citizenship: Deliberative and Epistocratic Understandings of Refraining from Voting", in "**Shaping Citizenship: A Political Concept in Theory, Debate and Practice**", Edited by Claudia Wiesner, and (others), Routledge, p.76.

لك تعيين بديل ليحل محلك، فالواجبات المدنية ليست ملكية خاصة، بل يجب النظر إليها كمسؤوليات عامة وإذا قام بها أي مصدر خارجي عنا يعد ذلك إهانة أخلاقية.(١)

وعلى صعيد آخر يستعرض ريتشارد هاسن* **Richard Hasen** ثلاث حجج رئيسة ضد الأفكار المتعلقة بشراء الأصوات وبيعها، فيقول: "على الرغم من الإدانة شبه الشاملة لشراء الأصوات الأساسية، يختلف المعلقون حول المبررات الكامنة وراء حظرها. فيقدم البعض حجة المساواة ضد شراء الأصوات: فالفقراء أكثر ميلاً لبيع أصواتهم من الأغنياء، مما يؤدي إلى نتائج سياسية تصب في مصلحة الأثرياء. ويقدم آخرون حجة الكفاءة ضد شراء الأصوات: إذ يسمح شراء الأصوات للمشترين بالانخراط في البحث عن الريع الذي يقلل من الثروة الاجتماعية الإجمالية. وأخيراً، يقدم بعض المعلقين حجة عدم قابلية التنازل ضد شراء الأصوات: فالأصوات ملك للمجتمع ككل، ولا يجوز للناخبين التنازل عنها. وقد تدعم حجة قابلية التنازل هذه معياراً مناهضاً للتسليع يدفع الناخبين إلى اتخاذ قرارات تصويتية عامة".(٢)

ويرى برينان أن كثيراً من الناس يعتقدون أن بيع الأصوات أمر خاطئ؛ لأنه سيؤدي إلى تصويت سيئ أو فاسد.(٣) ولكن إذا كانت هذه هي المشكلة، فربما يجب تقييم جواز شراء وبيع الأصوات على أساس كل حالة على حدة، فيقول: "ربما يعتمد صواب أو خطأ أفعال شراء وبيع الأصوات الفردية كلياً على كيفية تصويت بائع الأصوات نفسه، لنفترض-على سبيل المثال- أنني أدفع لأشخاص غير مبالين للتصويت نيابة عن حقوق المرأة، أو من أجل نظرية العدالة الصحيحة، أيًا كان ذلك. أو لنفترض أنني أعتقد أن نسبة المشاركة منخفضة للغاية، وبالتالي أدفع لشخص مُطلع ليصوت بما يمليه عليه ضميره. من غير الواضح لماذا يجب أن نستنتج في كلتا الحالتين أنني فعلت شيئًا خاطئاً، بدلاً من أن نستنتج أنني قدمت للجميع خدمة عامة صغيرة".(٤)

---

(1) Michael J. Sandel: **What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets**, Farrar, Straus, and Giroux, New York, 2012, p.13.

* ريتشارد هاسن **Richard Hasen (١٩٤٨-...):** أستاذ كرسي غاري ت. شوارتز للقانون وأستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا. يعد من خبراء التشريع وتمويل الحملات الإنتخابية، ومن أهم كتبه: "البلوتوقراطيون متحدون" (٢٠١٢م)، "حق التصويت الحقيقي: كيف يمكن لتعديل دستوري أن يحمي الديمقراطية الأمريكية" (٢٠٢٤م)، أنظر: https://www.britannica.com/contributor/richard-l-hasen/13095371 **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/١٤م**

(2) Richard L. Hasen: "**Vote Buying**", California Law Review, V.88, Loyola-LA Legal Studies, 2000, p.1325. see: https://www.jstor.org/stable/3481262 **تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٨/١٤م**

(3) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.155.

(4) Jason Brennan: **The Ethics and Rationality of Voting**, First published Thu Jul 28, 2016, https://plato.stanford.edu/entries/voting/ **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/٢٠م**

وعلى الرغم من رفض معظم الفلاسفة لتسليع الأصوات إلا أن بريتان ينتهج نهجاً مخالفاً فيرى أنه ليس لشراء وبيع الأصوات أي وضع أخلاقي متأصل أو جوهري بل من الممكن تسويغهما قانونياً. فما يجعلهما خاطئين هو أنهما يؤديان إلى انتهاكات لأخلاقيات التصويت. أي أنهما يدفعان الناس إلى التصويت بشكل سيئ. لكن عندما يُدفع للناخبين مقابل التصويت الجيد، فإن ذلك يميل إلى إفادة الآخرين بدلاً من إيذائهم، أو على الأقل، يُضر أولئك الذين يتعرضون للأذى بشكل مشروع.[١] وفي الواقع عندما نرى شراء الأصوات يستشري بصورة كبيرة، فهذه علامة على الفساد السياسي. وحينها يميل شراء الأصوات إلى أن يكون خبيثاً واستغلالياً. ومع ذلك ليس بالضرورة أن يكون كذلك –من حيث المبدأ– فدفع المال لشخص ما مقابل التصويت الجيد أو قبول المال مقابل التصويت الجيد ليس خطأً. بل من الخطأ التصويت بشكل سيئ، وعادةً ما يكون التصويت بشكل سيئ مقابل المال أسوأ.[٢]

وبالتالي تهدف نظرية بريتان لأخلاقيات التصويت إلى وضع قواعد عامة للتصويت الجيد ومنها: أن يكون التصويت بالأساس قائم على مبررات أخلاقية لما يُعتقد أنه يخدم المصلحة العامة والحرص أن يكون حائزاً على المعقولية وعدم التحيز، وله ما يبرره معرفياً وألا يكون تصويتاً سيئاً يضر بالمجتمع، وهنا كان بريتان حريصاً على عدم إنخراط الناخب الجيد في أي أنشطة ضارة إجتماعياً وهو ما يطلق عليه "مبدأ الأيدي النظيفة" Clean Hands Principle وهو مبدأ أخلاقي يحكم ما إذا كانت المشاركة في أنشطة جماعية معينة مسموح بها أم لا، ويمكن إرجاع هذا المبدأ إلى العديد من النظريات الأخلاقية مثل الكانطية والنفعية..إلخ.[٣] ولذلك يجب – وفقاً لبريتان– أن يُقبل في بعض الحالات أنه يجوز استخدام الإكراه ضد الأفراد الذين يشكلون الجماعة التي تنتهك الحقوق أو تسبب الضرر.[٤]

المبحث الثامن: أشكال الإبستوقراطية والبدائل المختلفة للحكم النخبوي:

تكمن قيمة الديمقراطية وفقاً لبريتان في أنها أداة عملية بحتة؛ والسبب الوحيد لتفضيل الديمقراطية على أي أنظمة سياسية أخرى هو أنها أكثر فعالية من غيرها في تحقيق نتائج عادلة،

---

(1) Denis G. Arnold and (others): **Ethical Theory and Business**, tenth Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2020, pp.506-507.
(2) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.160.
(3) Jason Brennan and Peter M. Jaworski: **Markets without limits: moral virtues and commercial interests**, Routledge, New York, 2016, p.187.
(4) Jason Brennan: **A Libertarian Case for Mandatory Vaccination**, Journal of Medical Ethics, 44, 2018, p.42. see: https://jme.bmj.com/content/44/1/37, and see also: Alberto Giubilini: **The Ethics of Vaccination**, Springer, Switzerland, 2018, pp.100-101. تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/٢٣م

وفقاً لمعايير العدالة المستقلة عن الإجراءات. لكن الديمقراطية أيضاً ليست أكثر من مطرقة، أي أنها وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها، كما تعاني من خلل إجرائي. وبالتالي إذا تمكنا من إيجاد مطرقة أو بديل أفضل، فعلينا استخدامه.(١) ولهذا يقترح برينان أن هناك عدة أشكال مختلفة من الإبستوقراطية يمكن إستخدامها، ومع ذلك قد تحتفظ هذه الإبستوقراطيات بالعديد من المؤسسات، وأساليب صنع القرار، والإجراءات، والقواعد التي نجدها في أفضل أشكال الديمقراطية أداءً مثل البرلمانات والانتخابات المتنازع عليها وحرية التعبير السياسي المفتوحة للجميع ووجود مجموعة متنوعة من منتديات صنع القرار التداولي.(٢) لكن يتمثل الاختلاف الرئيسي بين الإبستوقراطية والديمقراطية في أن الناس لا يتمتعون بحق متساوٍ في التصويت أو الترشح للمناصب.(٣) ويمكن طرح بعضها كالتالي:

١. **التصويت على القيم فقط Values-only voting:** يطرح هذا النوع من الإبستوقراطية الفيلسوف توماس كرستيانو الذي يقترح أن نمثل نقطة وسط بين الديمقراطية التقليدية والإبستوقراطية. ويبدأ بالإشارة إلى أنه من غير الواقعي توقع امتلاك الناخبين للمعرفة الكافية في العلوم الاجتماعية لاتخاذ قرارات صائبة في صناديق الاقتراع ولذلك يُسمح للمواطنين بالتصويت فقط على غايات الحكومة، وليس على الوسائل.(٤) فيختار الناخبون الأهداف، ولكن لا يحق لهم اختيار السياسات أو تقييمها. قد يصوتون، على سبيل المثال، لإعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي على المساواة، ولكن يُكلّف التكنوقراط الحكوميون أو المشرعون باختيار السياسات التي ستحقق هذه الأهداف من خلال سن التشريعات المناسبة.(٥) وبموجب اقتراح كريستيانو، يتمتع المشرعون بسلطة عملية فقط. إنهم إداريون أكثر من كونهم قادة. ولكن العلاقة بين "الأهداف" و"الوسائل" في نقاش السياسات أكثر ديناميكية بكثير مما يوحي به هذا الاقتراح.(٦)

---

(1) Jon Naustdalslid: **The Climate Threat, Crisis for Democracy?,** Springer Nature, Switzerland, 2023, p.83.
(2) Richard Rowland: **Moral disagreement**, Routledge, New York, 2021, p.193.
(3) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 208.
(4) Jason Brennan: Democratic Sortition Versus Epistocratic and Statistical Decision Methods, **In "Against Sortition? The Problem with Citizens' Assemblies"**, Edited by Geoffrey Grandjean, Imprint Academic, United Kingdom, 2024, p.67.
(5) Thomas Christiano: **The rule of the many: fundamental issues in democratic theory**, Routledge, New York, 2018, p.233, And see also: Jason Brennan: **Does the Demographic Objection to Epistocracy Succeed?**, Res Publica 24:53–71, (2018) p.55. see: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s11158-017-9385-y.pdf **تاريخ الدخول ٢٣/٩/ ٢٠٢٤م**
(6) Michael Fuerstein: **Experiments in Living Together: How Democracy Drives Social Progress**, Oxford University Press, New York, 2024, pp.258-259.

٢. **الاقتراع المقيد Restricted suffrage:** نظام يحصر حق التصويت في المواطنين الذين يُظهرون مستوى أساسياً من المعرفة السياسية من خلال إجتياز اختبار أهلية أو كفاءة الناخب a voter qualification exam الذي يعد إختباراً موضوعياً وليس أيديولوجياً[١]، وهو ما يسميه بريتان أيضاً "**نظاماً انتخابياً نخبوياً**" elite electoral system؛ حيث يبدأ الجميع متساوين في هذا النظام. ولا يحق لأحد افتراضياً أو يُسمح له بممارسة أي درجة من السلطة السياسية، يتمتعون بحريات مدنية واسعة لممارسة الخطاب السياسي، ونشر الأفكار السياسية، والاحتجاج، وما إلى ذلك، وليس التصويت. يتطلب النظام الانتخابي النخبوي من المواطنين الحصول على ترخيص للتصويت، وربما أيضاً للترشح للمناصب. وسيكون هذا الاختبار مفتوحاً لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفيتهم الديموغرافية. وسيستبعد الاختبار المواطنين الذين لديهم معلومات مضللة أو جاهلين بالانتخابات، أو الذين يفتقرون إلى المعرفة الأساسية في العلوم الاجتماعية.[٢]

ويرى بريتان أن هذا الاختبار يمكن أن يُصمم على غرار قسم المعرفة السياسية في المسح الوطني الأمريكي للانتخابات ANES، أو أن يستند إلى اختبارات المواطنة الحالية للمهاجرين المحتملين (الشائعة في العديد من البلدان)، أو أن يتكون ببساطة من ألغاز منطقية ورياضية أو اختبارات في الاقتصاد أو العلوم السياسية أو الجغرافيا كأن يطلب من الناخبين أن يكونوا قادرين على تحديد ٦٠ بالمائة من دول العالم على الخريطة..إلخ.[٣] ولتشجيع الفقراء والمحرومين على أن يصبحوا ناخبين صالحين، يمكن للحكومات تقديم حوافز للمواطنين الذين يجتازون الاختبار ويحصلون على حق التصويت. على سبيل المثال، قد تقدم الحكومة جائزة: يحصل كل من يستوفي شروط التصويت على خصم ضريبي بقيمة ألف دولار. وكبديل، يمكن لنظام اقتراع مقيد أن يسمح لكل من يجتاز الاختبار بالتصويت مجاناً. وقد يسمح بعد ذلك لمن يفشلون في الاختبار بالتصويت، ولكن بشرط دفع غرامة قدرها ألفي دولار.[٤] وهناك نسخة أخرى من نظام الإبستوقراطية تسمح بتفاوت أكبر في القوة التصويتية كالتالي:

٣. **التصويت التعددي Plural voting:** نظامٌ مُصممٌ على غرار اقتراح ميل، الذي يقضي بمنح كل ناخب صوتًا واحدًا افتراضيًا، مع إمكانية حصوله على أصوات إضافية عند حصوله على

(1) Mark V. Tushnet and Bojan Bugarič: **Power to the People: Constitutionalism in the Age of Populism**, Oxford University Press, United States of America, 2021, p.240.
(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 211.
(3) Ben Kotzee: "The Epistocratic Challenge to Democratic Education", In "**The Cambridge Handbook of Democratic Education**", Edited by Julian Culp, and (others), Cambridge University Press, New York, 2023, p.559.
(4) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 213.

مؤهلات أكاديمية.[١] ولم يُحدد برينان المؤهلات التي ستُحتسب بدقة، ولكنه أشار إلى إمكانية منح أعداد محددة من الأصوات عند إتمام الدراسة الثانوية، أو عند الحصول على درجة البكالوريوس، أو عند الحصول على درجة الدراسات العليا. يمكننا مثلاً منح كل مواطن صوتًا واحدًا في سن السادسة عشرة، ثم منح المواطنين عشرة أصوات إضافية إذا تمكنوا من اجتياز اختبار تأهيل الناخبين.[٢]

٤. **يانصيب حق الاقتراع Enfranchisement lottery:** وهو نظام يتم فيه اختيار الناخبين المحتملين بشكل عشوائي ثم إجبارهم على المشاركة في "عملية بناء الكفاءة المكثفة المصممة لتحسين معرفتهم بالبدائل على ورقة الاقتراع" (أي قائم على تثقيف الناخبين).[٣] وقد إقتبسه جيسون برينان من المنظر السياسي كلاوديو لوبيز-غيرا Claudio López-Guerra الذي يصف هذا النظام بأنه يتكون من أداتين: أولاً، تُجرى قرعة لحرمان الغالبية العظمى من السكان من حق الاقتراع. قبل كل انتخابات، يُستبعد جميع أفراد الجمهور باستثناء عينة عشوائية. يُطلق علي هذه الآلية اسم القرعة الاستبعادية لأنها تُخبرنا فقط بمن لن يحق له التصويت في أي منافسة. في الواقع، لن يُمنح حق الاقتراع تلقائياً لمن ينجو من القرعة (المصوتون السابقون). فمثل أي فرد في المجموعة الأكبر التي يُختارون منها، يُفترض أن الناخبين السابقين غير مؤهلين بما يكفي للتصويت. وهنا يأتي دور الأداة الثانية. فلكي يحصل الناخبون على حق التصويت ويتمكنوا من التصويت، يتعين عليهم التجمع في مجموعات صغيرة نسبيًا للمشاركة في عملية بناء كفاءات مصممة بعناية لتحسين معرفتهم بالبدائل المطروحة على ورقة الاقتراع.[٤]

إن الهدف من اليانصيب هو تقليص أعداد الناخبين وضمان تطابق التركيبة السكانية لجمهور الناخبين مع عامة الناس.[٥] وأخيراً، ينخرط هؤلاء المواطنون في منتديات نقاشية متنوعة، ويُطلب منهم دراسة برامج الأحزاب وما شابه، وذلك لإنتاج ناخبين أكثر كفاءة، وبذلك يختلف هذا النظام عن غيره في أنه لا يفرز أو يصنف الناخبين إلى أكفاء وغير أكفاء وبذلك يتجنب "الاعتراض

---

(1) **Loc. Cit.**

(2) Mike Berry: **Justice and Democracy: A Progressive Agenda for the Twenty-First Century**, Edward Elgar Publishing, United States of America, 2021, pp.160-161, and see also: Antonino Palumbo: **The Deliberative Turn in Democratic Theory: Models, Methods, Misconceptions**, pp.54-55.

(3)Jason Brennan: Epistemic Democracy, In "**The Routledge Handbook of Applied Epistemology**", Edited by David Coady and James Chase, p.97.

(4) Claudio López-Guerra**: Democracy and Disenfranchisement: The Morality of Electoral Exclusions**, Oxford University Press, United Kingdom, 2014, p.4.

(5) Jon Elster: **Securities Against Misrule: Juries, Assemblies, Elections**, Cambridge University Press, United States of America, 2013, p.150.

الديموغرافي" على الإبستوقراطية، لكن برينان يشكك في أن تنشئة ناخبين أكفاء أمر صعب وأكثر عرضة للفشل من اختيارهم.[١] وقد يُعاني هذا النظام عملياً من الفساد أو سوء الاستخدام مثله مثل الديمقراطية، وبالتالي بالنسبة للإبستوقراطيين، يكمن السؤال الأهم في أي نظام يعمل بشكل أفضل، أي يُحقق أفضل النتائج أو أكثرها عدالةً من حيث الجوهر، مع الأخذ في الاعتبار جميع الجوانب، إنها كما يقول عملية إختيار الأفضل بين الأسوأ أو بلغته " اختر الخنزير الأقل بشاعة".[٢]

٥. **الاقتراع العام مع حق النقض أو الفيتو الإبستوقراطي Epistocratic Veto:** نظام سياسي هجين قائم على التصويت الديمقراطي الشامل كما هو الحال اليوم، مع إضافة "مجلس إبستوقراطي" an epistocratic council يتمتع بسلطة النقض أو إحباط اتخاذ القرارات الديمقراطية الخاطئة. يضم هذا النظام الهيئات والمؤسسات السياسية نفسها التي نجدها في الديمقراطيات المعاصرة. فهو يطبق اقتراعاً عاماً غير مقيد ومتساوي. ويتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية في الترشح والانتخاب. وبذلك تُضمن القيمة العادلة لهذه الحريات السياسية. والمجلس الإبيستوقراطي عبارة عن هيئة تشاورية إبستوقراطية رسمية، عضويته مفتوحة لجميع أفراد المجتمع. ولا يجوز للمواطنين الانضمام إليه إلا باجتياز اختبارات كفاءة صارمة، يُثبتون فيها خلفية معرفية قوية في العلوم الاجتماعية والفلسفة السياسية. وقد يتطلب القبول في المجلس أيضاً نوعاً من التحقق من الشخصية – على سبيل المثال، قد يُستبعد المجرمون أو موظفو الحكومة الذين لديهم تضارب في المصالح.[٣]

وأما عن كيفية تطبيقه فيشير برينان إلى عدة طرق كالأتي: "قد يضم هذا النظام مجلساً واحداً فقط، على سبيل المثال، أو قد يضم عدة مجالس على مستويات حكومية مختلفة. وقد يضم النظام مجلساً كبيراً يضم ملايين الأعضاء. أو قد يكون مجلساً صغيراً، ولكن يتم اختيار أعضائه عشوائياً من جميع المواطنين الذين يستوفون شرط الكفاءة. [٤] ويمكن للمجالس أن تجتمع بانتظام، أو قد تمارس حق النقض (الفيتو) الخاص بها من خلال وسائل بديلة. قد تتطلب المجالس تصويتاً

---

(1) Jason Brennan: **Against Democracy**, pp. 214-215.
(2) Jason Brennan: **The Ethics and Rationality of Voting**, First published Thu Jul 28, 2016, https://plato.stanford.edu/entries/voting/ **تاريخ الدخول (٢٠٢٤/٩/٢٣م)**
(3) Luigi Di Gregorio**: Demopathy and the Democratic Malaise: Symptoms, Diagnosis and Therapy**, Edward Elgar Publishing, United States of America, 2021, p.204.
(4) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 216.

بأغلبية بسيطة أو أغلبية مطلقة لإلغاء التشريعات الديمقراطية. قد تتمكن الهيئات الديمقراطية من إلغاء حق النقض بقرارات الأغلبية المطلقة أو لا تتمكن من ذلك". (١)

ويحدد برينان طبيعة عمل المجلس الإبيستوقراطي وحدوده، فيقول: "لا يملك هذا المجلس الإبستوقراطي سلطة سنّ القوانين. ولا يمكنه تعيين أي شخص في أي منصب، ولا إصدار أي مراسيم أو لوائح. ولا يمكنه فرض أي لوائح أو قواعد قسرية على المواطنين. لكن لديه سلطة إلغاء القوانين. يستطيع المجلس الإبستوقراطي إحباط القرارات السياسية للآخرين، لكنه لا يستطيع اتخاذ قرارات جديدة بنفسه. يستطيع إيقاف العمل السياسي، لكنه لا يستطيع الشروع فيه. ويستطيع تقريباً نقض أي قرارات سياسية يتخذها الناخبون أو ممثلوهم، بحجة أن هذه القرارات كانت خبيثة أو غير كفؤة أو غير معقولة. قد يُخول، على سبيل المثال، أن يقرر أن الناخبين اختاروا الرئيس بدافع جنون العظمة، ثم ينقض هذا القرار. وهذا يتطلب انتخابات جديدة أو نوعاً من الإجراءات الجديدة من جانب الناخبين أو ممثليهم".(٢) وبالتالي فإنه على نفس الدرجة من المراجعة القضائية للأحكام.(٣)

ومع ذلك، فإن الاقتراع العام مع حق النقض الإبستوقراطي قد يُخضع جميع المرشحين الفائزين لفحص مجلسٍ إبيستوقراطي. ويمكن لهذه المجالس أن تعترض بشكل روتيني على أسوأ المرشحين. قد يُسبب هذا جموداً سياسياً، ولكنه قد يُجبر أيضاً عموم الناخبين على تثقيف أنفسهم وإنتاج مرشحين أفضل. ومن خلال إقصاء المرشحين السيئين من تولي المناصب، قد يُنتج الاقتراع العام مع حق النقض الإبستوقراطي تشريعاتٍ وقواعدَ أكثر كفاءة. وفي حين لا يمنح الاقتراع المقيد حق التصويت للجميع. فإن الاقتراع العام مع حق النقض الإبستوقراطي، في المقابل، يمنح الجميع حق التصويت، ولكنه يقيد سلطتهم.(٤)

ويناقش برينان الصعوبات المتعلقة بمؤهلات وانتخاب المجلس الإبيستوقراطي. وأحدها يتمثل في أن نوع الناخبين المتعلمين جيداً الذين من المرجح أن يتم انتخابهم للإبيستوقراطية قد لا يشبهون إلى حد كبير عينة تمثيلية من السكان. وبدلاً من أن يكون هذا اعتراضاً على الإبستوقراطية في حد ذاتها، يقترح برينان أن نحاول معالجة القضايا الاجتماعية الكامنة وراء التمثيل المتحيز ظاهرياً. وهناك سبب آخر وهو أن قدرة مثل هذه الهيئة على تجاوز الهيئات الأخرى بدلاً من

(1) Jason Brennan: "Democratic Sortition Versus Epistocratic and Statistical Decision Methods", **In "Against Sortition? The Problem with Citizens' Assemblies"**, Edited by Geoffrey Grandjean, p.67.

(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 216.

(3) Dannica Fleuß: **Radical Proceduralism: Democracy from Philosophical Principles to Political Institutions**, Emerald Publishing Limited, United Kingdom, 2021, p. 214.

(4) Jason Brennan: **Against Democracy**, p. 218.

مجرد تقديم المشورة لها قد تبدو للبعض غير ديمقراطية. ويرد بريتان بأنه إذا وجدنا حقيقة أن المحاكم تجلس للحكم على قرارات هيئات أخرى أمراً مقبولاً في مجتمع ديمقراطي، فلا ينبغي لنا أن نشعر بأي تحفظات بشأن أحكام الهيئة الإبستوقراطية أيضاً.(١)

٦. **الحكم عن طريق محاكاة العرافة Government by simulated oracle:** يطلق بريتان عليه هذا الإسم نسبة إلى نموذج العرافة بيثيا Pythia في اليونان أو وحي دلفي، وكلمة oracle تعني وسيط الوحي أي الكاهن أو العراف عند الإغريق الذي كان يتنبأ بالمستقبل وعلى تواصل مباشر مع إله النبوءات الإغريقي أبولو.(٢) وفي ظل إستياء بريتان من جهل الناخبين وتحيزهم وعدم عقلانية خياراتهم السياسية يقترح أن نستخدم نموذج شبيه يمكننا من إخيار الأفضل للشعب، وبالتالي يطلق عليه مسمى آخر وهو التصويت التفضيلي المستنير " Enlightened preference voting" وهو عبارة عن نظام يحق لكل مواطن فيه التصويت. وبإستخدام المسوحات العلمية الاجتماعية يقوم المواطنون بالأتي: (أ) تحديد تفضيلاتهم السياسية أو نتائجهم السياسية المُفضّلة، و(ب) تحديد معلوماتهم الديموغرافية، و(ج) إجراء اختبار في المعرفة السياسية الأساسية. بعد ذلك، تستخدم الحكومة مجموعات البيانات (أ) و(ب) و(ج) لتحديد ما يريده الناخب المُطّلع إحصائياً، مع مراعاة تأثير العرق والدخل والجنس و/ أو العوامل الديموغرافية الأخرى على التصويت. وبمجرد أن نحصل على المجموعات الثلاث من البيانات، يمكننا تقييم التأثير المستقل للمعرفة أو التأثير المستقل للتركيبة السكانية، مع التحكم في عوامل التداخل. كما يمكننا تقدير ما كان الجمهور ليرغب فيه إحصائياً إذا تغيرت الأمور. وهذا ما يسمى بـــ"**تفضيلات الجمهور المستنيرة**".(٣) باختصار، تُقدّر الحكومة، من خلال محاكاة أوراكل، ما يُريده الناخب المُتطابق ديموغرافيًا ولكن المُطّلع تمامًا، ثم تُطبّق ذلك بدلًا من ما يُريده الناخبون غير المُطّلعين فعليًا.(٤)

---

(1) Grahame Booker: **Coercion, Authority and Democracy: Towards an Apolitical Order**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2022, pp.229-230.

(2) Thomas Houessou-Adin; "art: oracle", In "**Encyclopedia of African Religion**", edited by Molefi Kete Asante, and Ama Mazama, SAGE Publications, United States of America, 2009, pp.496-498. And see also: Fritz Graf: "art: Delphic Oracle", In "**The Oxford Encyclopedia of Ancient Greece and Rome", Vol.1**, Edited by Michael Gagarin, Oxford University Press, United Kingdom, 2010, pp.388-389.

(3) Jason Brennan: In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, In "**The Routledge Handbook of Philosophy, Politics, And Economics**", Edited by C.M. Melenovsky, P.397.

(4) Jasson Brennan: "**Can epistocracy, or knowledge-based voting, fix democracy**?", LA Times, August 28, 2016, see: https://www.latimes.com/opinion/op-ed/la-oe-brennan-epistocracy-20160828-snap-story.html

تاريخ الدخول ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٤م

يستخدم برينان هذا المقترح كأداة لقياس مدى تأثير معرفة الناس على مواقفهم الإنتخابية للحصول على نتائج سياسية أفضل، حيث قدم العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة أساليب بحثية مختلفة تسمح لنا باختبار تأثير المعلومات، مع التحكم في التركيبة السكانية، والعكس صحيح. وهذه الطريقة عبارة عن إجراء مسح لمجموعة واسعة من الأشخاص الذين لديهم نفس الهوية أو الخصائص الديموغرافية، ثم تحديد كيفية تصويت الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الخصائص عندما يكونون على اطلاع كامل، كما تم قياسه من خلال الاختبار المصاحب للمعلومات السياسية الأساسية.(١) بطبيعة الحال، يتألف أغلب الناس من مزيج من الهويات الديموغرافية، ولكن هذه الطريقة تسمح للباحثين في الوقت نفسه بتقدير مدى قوة تأثير الهويات المختلفة على تفضيلاتهم السياسية، وبالتالي تسمح للباحثين بتقدير ما قد يصوت عليه الجمهور المتطابق ديموغرافياً أو ما قد يعتقده أو يصدقه إذا كان على علم تام بالمعلومات.(٢)

ويلخص سكوت ألثاوس هذه الطريقة على النحو التالي: أولاً، يتم جمع نوع البيانات التي ناقشناها أعلاه، من خلال طرح مجموعة واسعة من الأسئلة المتعلقة بالسياسة والأيديولوجية على الناس، وفي الوقت نفسه يتم جمع بياناتهم الديموغرافية وتقييم مستويات معرفتهم السياسية الأساسية، مثل ما إذا كانوا قادرين على تحديد ممثليهم أو معدل البطالة..إلخ، ثم يتم حساب تقديرات الآراء المستنيرة بالكامل التي تتولد من خلال إسناد تفضيلات الأعضاء الأكثر اطلاعاً في مجموعة ديموغرافية معينة إلى جميع أعضاء تلك المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه تأثير مجموعة واسعة من المتغيرات الديموغرافية كالدخل والعرق والجنس. وإذا كان لدى الأشخاص الأكثر اطلاعاً الذين يتشاركون كل هذه الخصائص تفضيلات مختلفة عن الأشخاص الأقل اطلاعاً، فسيتم تعيين مزيج التفضيلات المطلعة بالكامل لكل من يشاركهم خصائصهم الديموغرافية. (٣) أي محاكاة كيف ستبدو تفضيلات السياسات إذا كان جميع أفراد المجموعات السكانية المختلفة يتمتعون بأقصى مستوى من المعرفة السياسية الموضوعية.(٤) وقد خلص ألثاوس إلى أن تفضيلات السياسات لا تتغير فقط مع اكتساب الناس المزيد من المعرفة، بل تتغير تفضيلاتهم بطرق منهجية.

---

(1) Alexander Guerrero**: Lottocracy: Democracy Without Elections,** Oxford University Press, United Kingdom, 2024, p.118.

(2) Jason Brennan and Hélène Landemore: **Debating democracy: do we need more or less?,** Oxford University Press, United States of America, 2022, p.98.

(3) Scott Althaus: **Collective Preferences in Democratic Politics**, Cambridge University Press, New York, 2003, p.548.

(4) Bryan Caplan: **The Myth of the Rational Voter: Why Democracies Choose Bad Policies**, p.25.

فمثلاً يصبح الناس أكثر تفضيلًا للأسواق الحرة وأقل تفضيلًا للسيطرة الحكومية القوية على الاقتصاد..إلخ.(١)

يقترح برينان أن نستخدم هذه الطريقة كنظام تصويت محتمل لتحقيق نتائج سياسية أفضل أو لإنتاج حكومة ذات جودة أعلى. وتتم العملية إجرائياً على النحو التالي. في يوم الانتخابات، يُسمح للجميع بالتصويت، بما في ذلك الأطفال. ولكن عندما يصوتون، يجب عليهم القيام بثلاثة أشياء:

١. قم بإجراء اختبار كتابي مغلق مكون من أربعين سؤالاً حول المعرفة السياسية الأساسية.

٢. أخبرنا عن العوامل الديموغرافية التي تؤثر على الناخبين. (ربما يمكن تحديد ذلك مسبقًا على بطاقة هوية الناخب.)

٣. أخبرنا عن رأيهم في أي شيء يتعلق بالانتخابات، على سبيل المثال، أي مرشح أو حزب يدعمونه، أو الموقف الذي يتخذونه بشأن الاستفتاء.(٢)

بعد ذلك، يتم إخفاء هوية جميع بيانات التصويت ونشرها للعامة. ثم تقوم الحكومة بحساب – باستخدام أساليب يمكن لأي صحيفة رئيسة والعديد من الباحثين ذوي الخبرة الإحصائية التحقق منها – ما كان الجمهور المتطابق ديموغرافياً يريده لو حصل على درجة مثالية في الاختبار. باختصار، نحسب التفضيلات المستنيرة للناخبين ونطبقها بدلاً من تفضيلاتهم الفعلية غير المستنيرة. ومن أهم مزايا هذا النظام هو أنه يسمح لنا باختبار إلى أي مدى تنجم النتائج السياسية المختلفة عن التحيز الديموغرافي. وبالتالي يمكننا محاكاة ما إذا كان، على سبيل المثال، نظام سياسي مؤلف بالكامل من السود أو الإناث بالكامل سيختار بشكل مختلف. وبالاستعانة بمثل هذه المعلومات، يصبح بوسعنا من حيث المبدأ تصحيح المشاكل التي تنشأ عندما يتم إحباط تفضيلات الأقليات الصغيرة (المستنيرة) مراراً وتكراراً.(٣)

وأما عن كيفية تصميم هذا النظام البديل. ومن الذي يقرر الأسئلة التي سيتم طرحها في الاختبار؟ ومن يقرر الفئات الديموغرافية التي ستشملها الاختبارات؟، يؤكد برينان أن هذه المسألة أقل أهمية ومع ذلك، فإنه يقترح الأتي:" إنني أوصي بأن نسمح للناس بتصميم النظام من أجل الحد

(1) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.168.
(2) Jason Brennan and Hélène Landemore: **Debating democracy: do we need more or less?,** p.100.
(3) Jason Brennan: In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, in "**The Routledge Handbook of Political Epistemology**", Edited by Michael Hannon and Jeroen De Ridder, P. 381.

من كمية الألعاب السياسية والسعي إلى الربح الذي قد يؤدي إلى إفساد النظام. وأن نسمح للانتخابات بأن تجري بشكل طبيعي. ولكن قبل ثلاثة أسابيع أو نحو ذلك من الانتخابات، نختار عشوائياً خمسمائة مواطن. وندفع لهم المال مقابل قضاء عطلة نهاية الأسبوع معاً في مناقشة اختيار الأسئلة التي ستُدرج في الاختبار. كما يمكنهم مراجعة المؤشرات الديموغرافية".[١]

ويمكن إرجاع أساس هذه الفكرة إلى تصور شبيه قدمه الفيلسوف الأمريكي جون رولز (١٩٢١-٢٠٠٢م) فيما يسمى بحجاب الجهل **"Veil of Ignorance"** وهو عبارة عن افتراض وضع المتعاقدين الأصليين خلف غطاء جهل بمعنى افتراض أو تصور مجموعة من الناس يجتمعون للتفاوض من أجل الوصول إلى مبادئ للعدالة تحكم نشاطاتهم مستقبلاً بحيث لايعرفون كيف ستؤثر مختلف الامكانات والاحتمالات على وضعهم الخاص أو بمعنى عدم انتفاع أو تضرر أى فرد فى اختياره للمبادئ من خلال حصيلة الفرد الطبيعية أو ظرفية الشروط الاجتماعية.[٢]

وقد يبدو هذا متناقضاً من وجهة نظره فقد زعم من قبل أن المواطنين غير مؤهلين إلى حد كبير لاختيار السياسات أو الزعماء. فهم يفتقرون إلى المعلومات السياسية الأساسية. فلماذا إذن يكونون مؤهلين لتصميم الاختبار؟ إنهم يدركون أن المواطن المطلع يحتاج إلى معرفة من هو في السلطة، وماذا فعل، وكيف يقيم ما فعله، وما إذا كان الناس يزدادون ثراءً أو فقراً، أو صحة أو سوءً، أو ما إذا كانت الجريمة في ارتفاع أو انخفاض. وهنا لا تكمن المشكلة في افتقار المواطنين إلى فهم جيد للأسئلة الصحيحة. بل تكمن المشكلة في افتقارهم إلى الإجابات. والسؤال "ما الذي يعد مواطناً مطلعاً" سؤال سهل حيث يمكن للحشد أن ينتج إجابة جيدة، حتى ولو لم يكن معظم أفراد الحشد مطلعين. فضلاً عن ذلك، يمكن للمواطنين الذين يصممون الاستطلاع الاستفادة من أشياء مثل دراسات الانتخابات الوطنية الأميركية أو امتحان المواطنة الأميركية. علاوة على ذلك، فإن إحدى مزايا هذا النظام هي أنه مع وجود ٥٠٠ مواطن فقط يختارون ما يظهر في الاختبار، سيكون لديهم حوافز أقوى للقيام بعملهم بشكل جيد.[٣]

---

(1) Jason Brennan and Hélène Landemore: **Debating democracy: do we need more or less?,** p.105.

(٢) جون رولز: **نظرية فى العدالة**، ترجمة د. ليلى الطويل، منشورات وزارة الثقافة السورية، ط١، دمشق، ٢٠١١م، ص ٤٠.

(3) Jason Brennan: In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, In "**The Routledge Handbook of Philosophy, Politics, And Economics**", Edited by C.M. Melenovsky, P.398.

يعد هذا الإقتراحٌ مُقلقٌ للغاية لعدة أسباب. بدايةً، يتجاهل بريـنان أن السياسة تتعلق بالقيم بقدر ما تتعلق بالحقائق. أي خوارزمية قد تُحمّل بقيم المُبرمج بطريقةٍ تظلّ غيرَ شفافةٍ للمواطنين، والأهم من ذلك، أنها قد تُخلّد أخطاءً معرفيةً تظلّ غامضةً للمُبرمج نفسه. في غياب حلقة تغذية راجعة خارجية أو مراجعةٍ لدقة "تفضيلات" العراف، يُصبح من المستحيل على مَن هم خارج المجموعة الضيقة ممّن يُسمّون "العارفين" المُستنيرين إقناع "العارفين" بأن العراف قد يكون مُخطئًا.(١) ومع ذلك فهو يتوقع أن يكون هذا النظام معيباً، تماماً كما هو الحال في الواقع، فإن أي نظام انتخابي ديمقراطي معيب. والسؤال ليس ما إذا كان سيكون مثالياً بل ما إذا كان سيكون أفضل أم لا. ويرى أن الديمقراطية تتمتع بالعديد من الفضائل مقارنة بالأنظمة التي جربناها. كما أنها تعاني من خلل منهجي: فهي تنشر السلطة على نطاق واسع، وبفضل قيامها بذلك، تحفز أولئك الذين يمتلكون هذه السلطة على استخدامها بشكل غير حكيم. ولذلك يعتقد أن لديه التزام أخلاقي بإصلاح هذه المشكلة بأفضل ما في وسعه.(٢)

وهناك عدة مقترحات قريبة الشبه بأفكار بريـنان، فمثلاً يقترح بريان كابلان أن العديد من القرارات التي تُتخذ حالياً ديمقراطياً يجب، بدلاً من ذلك، أن تُتخذ في الأسواق التي ينبغي للسوق أن يعوض فيها النقص. يطرح كابلان أيضاً نفس البدائل الإبستوقراطية التي طرحها بريـنان مثل: متطلب تعليمي لحقوق التصويت أو نظام ترجيح لتوفير المزيد من الأصوات للمتعلمين جيداً – وخاصة أولئك المتعلمين جيداً في تخصص كابلان نفسه في الاقتصاد.(٣) بينما يؤيد كابلان السوق كبديل لصنع القرار الديمقراطي، يدعو إيليا سومين* Ilya Somin إلى حكومة أصغر وأكثر محدودية بشكل عام. ومع ذلك، يقترح سومين آليتين مهمتين لتعزيز كفاءة الحكومة الصغيرة. الأولى هي سهولة الهجرة: إذا كان من الممكن للناخبين التصويت بأقدامهم والعيش في النظام السياسي الذي يعتقدون أنه الأكثر كفاءة، فإن الهجرة ستكون بمثابة إشارة إلى الأنظمة السياسية فيما يتعلق بتفضيلات الناخبين. وعلاوة على ذلك، يدعو سومين إلى مراجعة قضائية قوية في

---

(1) Linsey McGoey: **The Unknowers: How Strategic Ignorance Rules the World**, Zed Books Ltd, London, 2019, p.95-.96.

(2) Kevin J. Elliott: **Democracy for Busy People**, University of Chicago Press, United States of America, 2023, pp.35-36.

(3) Bryan Caplan: **The myth of the rational voter: Why democracies choose bad policies**, p.197.

* **إيليا سومين Ilya Somin (١٩٧٣-..):** أستاذ القانون في جامعة جورج ماسون، ورئيس كرسي بي. كينيث سيمون للدراسات الدستورية في معهد كاتو، يركز أبحاثه على القانون الدستوري، وقانون الملكية، والنظرية الديمقراطية، والفيدرالية، وحقوق الهجرة. ومن أهم كتبه: "الديمقراطية والجهل السياسي: لماذا الحكومة الأصغر حجماً أذكى" (٢٠١٦م)، "حرية التنقل: التصويت بالقدم، والهجرة، والحرية السياسية" (٢٠٢٠م)، أنظر:
https://fedsoc.org/contributors/ilya-somin **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٩/٢٤م**

الدولة الصغيرة: إذا كانت القرارات الديمقراطية تُختبر دائماً بدقة في المحاكم، فإنه يرى أنه يمكن نقض القرارات الديمقراطية الضعيفة أو تعديلها. يقترح سومين في الواقع أن القضاء قد يكون بمثابة رقابة إبستوقراطية على الناخبين.[١]

المبحث التاسع: موقف برينان من الاعتراضات على الإبستوقراطية:

لقد أحدثت الإبستوقراطية في شكلها العام صدمة فكرية لأولئك المفتونين بالديمقراطية والذين لا يرون أن هناك ثمة إتجاه سياسي أفضل منها أو يمكن أن يُدخل عليها إصلاحات، وبالتالي تعرضت الإبستوقراطية إلى عدة إنتقادات تحاول بيان هشاشتها وضعفها، يطلق عليها برينان الحجج السيميائية "semiotic arguments" وهي مستقلة عن الحجج الأخرى المؤيدة للديمقراطية أو المعارضة لها. كالتالي:

١. **الاعتراض الديموغرافي** The Demographic Objection: يتلخص في أنه من الممكن أن تتمتع الجماعات الديموغرافية الأكثر امتيازاً والتي تتمتع بتعليم متفوق –في معظم أشكال الإبستوقراطية– بتمثيل سياسي أكبر من أولئك الأقل امتيازاً وتعليماً، وهذا هو ما يسمى "بالاعتراض الديموغرافي" الذي يُوجّه ضد الإبستوقراطية[٢]، والذي يجادل، أولاً: بأن مثل هذا الشكل من التمثيل غير عادل وغير منصف. ثانياً: يرى أن بعض الناس سيكون لديهم سلطة أكبر من غيرهم؛ لأن الإبيستوقراطيات تميل إلى مساعدة المتميزين وإيذاء المحرومين. ويشير هذا إلى عملية صنع قرار من أعلى إلى أسفل، مع وجود الخبراء في القمة والمجتمع في الأسفل، ويتجلى ذلك في من يحكم في القمة ويفيد من هم في الأسفل.[٣]

وقد أكد برينان ذلك بنفسه في أكثر من موضع مؤكداً جدية وخطورة هذا الإعتراض لكنه يحجمه بعد ذلك، فيقول: "إن المعرفة السياسية بالفعل ليست موزعة بالتساوي بين جميع الفئات السكانية. فالبيض في المتوسط يعرفون أكثر من السود، وسكان الشمال الشرقي يعرفون أكثر من سكان الجنوب، والرجال يعرفون أكثر من النساء، ومتوسطو الأعمار يعرفون أكثر من الشباب أو كبار السن، وذوو الدخل المرتفع يعرفون أكثر من الفقراء. وبشكل عام، يتمتع المحظوظون

(1) Ben Kotzee: "The Epistocratic Challenge to Democratic Education", In "**The Cambridge Handbook of Democratic Education**", Edited by Julian Culp, and (others), p.559.

(2) Ivan Cerovac: **Epistemic Democracy and Political Legitimacy**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2020, pp.147-148.

(3) Richard Meissner: **eThekwini's Green and Ecological Infrastructure Policy Landscape: Towards a Deeper Understanding**, Springer Nature, Switzerland, 2021, p.214.

بالفعل بمعرفة أفضل بكثير من المحرومين. فمعظم النساء السود الفقيرات، حتى الآن على الأقل، لن يجتازن حتى امتحاناً بسيطاً لتأهيل الناخبين".[١]

ولذلك إنهالت الإعتراضات على الإبستوقراطية فإذا أعطت تمييزاً وسلطة سياسية أكبر للمواطنين الأكثر دراية أو الأكثر تعليماً، فإن هذا يجعلها تفقد موضوعيتها وتُتهم بالتحيز، وإذا كانت الشهادة الجامعية هي المؤهل للتصويت -كما يقترح برينان وغيره- فسيُغيّر ذلك التركيبة السكانية للناخبين: سيضمّ الناخبون عدداً أكبر بكثير من أعضاء الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا مقارنةً بالطبقات الدنيا. ولذلك يرى ديفيد إستلوند أن هذا يثير على الفور مشكلة تحيز الإبستوقراطية. فمن الطبيعي أن يصوّت الناخبون لمصلحتهم الذاتية، أو على الأقل يصوّتوا انطلاقاً من مفهوم أهمية المشاكل السياسية الخاصة وضرورة إيجاد حلول سياسية لها. وحتى لو لم يكن الناخبون الإبستوقراطيون متحيزين بشكل واضح، فمن المنطقي أن نتوقع منهم أن ينظروا إلى المشاكل السياسية من منظور وضعهم الاجتماعي الخاص وأن يقترحوا حلولاً سياسية منطقية تناسبهم من هذا المنظور. وقد ينتهي بنا الأمر إلى وضع يكون فيه "الجزء المتعلم من السكان يمتلك بشكل غير متناسب سمات مدمرة معرفياً تعوّض الفوائد المعرفية المعترف بها للتعليم.[٢]

يقدم برينان رداً مقنعاً للغاية لهذه المشكلة. إذ يرى أنه ما دامت قاعدة الناخبين في نظامنا الإبستوقراطي المستقبلي كبيرة بما يكفي، فلن يصوت الناخبون بأنانية، بل "بطريقة اجتماعية"، بمعنى أنهم يدركون أن تصويتهم الفردي لا يُحدث فرقاً كبيراً، وبالتالي، لا جدوى من التصويت بأنانية. ولهذا السبب، لا داعي للقلق المفرط بشأن الاعتراض الديموغرافي. كما يُصرّ برينان على القول بأن الأصوات الفردية في الديمقراطيات الجماهيرية لا يُعتد بها، إذ نادراً ما تُحسم القضايا بناءً على صوت واحد مُرجّح. ولذلك يُشدد برينان باستمرار بأن جهل الناخب أمرٌ منطقي، فلا جدوى من تثقيف المرء نفسه بشأن قضايا تصويته، فمن غير المرجح أن يكون حاسماً، ولذلك يقول: "بما أن الأصوات الفردية ضئيلة الأهمية في عملية الحسم، فلا يصمد التصويت الأناني

---

(1) Jason Brennan: **Against Democracy**, p.226. And see also: Jason Brennan: **Does the Demographic Objection to Epistocracy Succeed**?, Res Publica (2018) 24:53–71, p.54, see: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s11158-017-9385-y.pdf **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٩/٢٤م**

(2) David Estlund: "Why not epistocracy", In **Desire, identity, and existence: Essays in honor of T.M. Penner**, edited by Naomi Reshotko, pp.62.

أمام تحليل التكلفة والعائد. بل سيصوت الناخبون رمزياً، للتعبير عن التزامهم بمُثُلٍ مُختلفة وإظهار انتمائهم إلى جماعتهم السياسية والتعبير عن الصالح العام لا مصالحهم الشخصية".[١]

يطرح برينان أيضًا حلاً آخر للمشكلة الديموغرافية. فيُقرّ بالنقطة الديموغرافية القائلة بأنه إذا طبّقت دولة مثل الولايات المتحدة امتحاناً لتأهيل الناخبين على غرار ما يقترحه، فمن المرجح أن يجتازه عدد أكبر من الذكور البيض من الطبقة العليا والعاملين، مقارنةً بالفئات المحرومة من المجتمع. وبينما يُقرّ بهذه النقطة، فإنه لا يرى أن الحل يكمن في منح الجميع صوتاً متساوياً، فيقول: "أرى أنه بدلاً من الإصرار على تصويت الجميع، يجب علينا إصلاح تلك المظالم الكامنة. دعونا نعالج المرض، لا الأعراض. وكما رأينا... تختلف تفضيلات الناخبين ذوي المعلومات المحدودة والواسعة اختلافاً منهجياً في السياسات، بما في ذلك تفضيلاتهم في كيفية التعامل مع هذه المظالم الكامنة. في الولايات المتحدة، قد يكون استبعاد ٨٠٪ من الناخبين البيض من أدنى المستويات من التصويت هو ما يحتاجه السود الفقراء.[٢]

وكان رد برينان موجزاً، ولكن إلى جانب اقتراحه بأن تكون اختبارات تأهيل الناخبين عادلة، يبدو أنه يرى أن حل المشكلة الديموغرافية يكمن في ضمان تجاوز الفئات المحرومة من المجتمع لعوائقها التعليمية والاجتماعية، وأن تصبح قادرة على اجتياز اختبار تأهيل الناخبين. فإذا بدأت الفئات المحرومة باجتياز اختبار تأهيل الناخبين بأعداد أكبر، فسيؤدي ذلك في النهاية إلى تصحيح المشكلة الديموغرافية. ويضيف بأن عملية مساعدة الأشخاص المحرومين على اجتياز اختبار التصويت قد تُسهّل في الواقع إذا نُفّذت من قِبَل حكومةٍ مُنظّمة.[٣]

٢. **الاعتراض على التطبيق العملي للإبستوقراطية The Practicality Objection:** يطرح هذا النقد العديد من الفلاسفة الذين يرون الإبستوقراطية حلاً غير مجرّب وغير عملي لمشاكل الديمقراطية. فإلى جانب المقترحات المفاهيمية أو الفلسفية، كتلك التي طرحها أفلاطون، وجون ستيوارت مل، ومؤخراً جيسون برينان، لا توجد ببساطة أي خارطة طريق مطروحة للإبستوقراطية تعالج مشاكل الجهل السياسي والتحيز واللاعقلانية التي تنتقدها في الديمقراطية. فيرى مثلاً يرى إيليا سومين أن المقترحات الإبستوقراطية الحالية غير عملية وغير قابلة للتطبيق

---

(1) jason Brennan: **Giving epistocracy a fair hearing,** Inquiry, 65(1), 2019, p.45, see: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0020174X.2019.1663020?scroll=top&needAccess=true **تاريخ الدخول ٢٤/٩/ ٢٠٢٤م**

(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, p.228.

(3) Ben Kotzee: "The Epistocratic Challenge to Democratic Education", In "**The Cambridge Handbook of Democratic Education**", Edited by Julian Culp, and (others), p.565.

في الواقع. وسيتعين على الحكومة التي ستطبق هذا النظام صياغة اختبارات تصويتية وإنشاء أنظمة فحص المؤهلات اللازمة لتنظيم حق الاقتراع، ومن المرجح أن يستغل أي حزب سياسي في الحكومة هذه العملية لصالح مؤيديه. ويرى أنه حتى لو نجحت العملية وتمكنت حكومة واقعية من تنصيب هيئة ناخبين إبستوقراطية، فلا يوجد ما يضمن أن تكون هذه الهيئة أقل تحيزاً وقبلية من الهيئة الحالية. وبالتالي يرى أن الفولكانيين –الذين إقترحهم برينان كهيئة ناخبين– قد لا يكونون أكثر ملاءمة لحكمنا من الناخبين الديمقراطيين الحاليين. وبالتالي ينتهي سومين إلى القول: "أنه من المفارقات أن العيب الرئيسي في الإبستوقراطية قد يكون في افتقارنا إلى المعرفة اللازمة لإنجاحها".[١]

٣. **الاعتراض المعرفي The Epistemic Objection:** يشير هذا الإعتراض إلى نقد مسألة ربط المعرفة بالمشاركة السياسية ويرى بعض نقاده أن هناك فارق كبير بين معرفة الأفراد ومعرفة الجماعة وأنه متفائل بشكل كبير، وأن ظاهرة حكمة الجماهير تُقوّض حجج برينان. فالناخبون ليسوا مجرد أفراد يعرفون، بل يتفاعلون مع بعضهم البعض ويشكلون جماعات معرفية؛ وبالتالي من الممكن أن تمتلك الجماعات التي ينتمون إليها معرفة سياسية أوسع وأدق وأكثر فائدة من أفراد الجماعة. وبالتالي يمكن وصف هذه الحجة المعرفية بأنها "متفائلة للغاية"؛ لأنها تؤكد أن الجماعات المعرفية قد تمتلك معرفة سياسية أكبر مما يراه برينان.[٢] وإذا كان برينان قد رأى أن من يفتقر إلى المعرفة بالسياسة والاقتصاد غير مؤهل للمشاركة في صنع القرار.[٣] فقد تعرض هذا الرأي للنقد من جانب بول جان Paul Gunn – وهو ناقد في الإقتصاد السياسي– الذي رأى أن "العلوم الاجتماعية لا توفر نوع المعرفة الموثوقة للعالم التي توفرها العلوم الطبيعية؛ وأن نوع المعرفة السياسية والاقتصادية التي يعتقد برينان أن الإبستوقراطيين سيكتسبونها من دراسة العلوم السياسية والاقتصاد هي مجرد وهم".[٤]

ويرد برينان على الإنتقادات الموجهه لتصوره الإبستوقراطي مؤكداً أن عامة الناس لن يتفقوا على الأرجح حول من ينبغي أن يُشكل جمهور الناخبين الإبستوقراطيين تحديداً؛ إذ يُقر بأن

---

(1) Ilya Somin: **The promise and peril of epistocracy.** Inquiry, 65(1), 2022, p. 33. see: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0020174X.2019.1663019 **تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٠/١م**

(2) Ben Kotzee: "The Epistocratic Challenge to Democratic Education", In "**The Cambridge Handbook of Democratic Education**", Edited by Julian Culp, and (others), p.563.

(3) Peter Allen: **The Political Class: Why It Matters Who Our Politicians Are**, Oxford University Press, United States of America, 2018, pp.59-60.

(4) Ben Kotzee: "The Epistocratic Challenge to Democratic Education", In "**The Cambridge Handbook of Democratic Education**", Edited by Julian Culp, and (others), p.563.

"الناس يختلفون حول من يعرف أكثر من غيره ومن هم الخبراء، كما لا يحتاج الناخبون إلى أن يكونوا خبراء في القضايا التي يصوتون عليها، طالما أنهم يستطيعون تحديد الخبراء الجديرين بالثقة بشكل موثوق والتصويت برأي خبير ولكن تظل من الأهمية بمكان القدرة على التمييز بين الخبراء الحقيقيين والخبراء الزائفين المشهورين"[١]، كما يرى بأن أي تطبيق عملي للإبستوقراطية عرضة للتلاعب؛ فيقول: "في الواقع، أتوقع أن تكون هناك معركة سياسية للسيطرة على ما يجري في أي اختبار تأهيل للناخبين. وكما يُجري أعضاء الكونغرس الآن تلاعباً في الدوائر الانتخابية لضمان فوزهم، فقد يحاولون السيطرة على الاختبار لمصلحتهم الخاصة".[٢] ويدرك برينان تماماً أنه يمكن إساءة استخدام اختبارات الناخبين ولكنه لا يوافق عليه بل ويستنكر هذا الظلم تحديداً. من خلال ذكره للمثال الأكثر شهرة تاريخياً من التلاعب باختبارات تأهيل الناخبين وهو التلاعب باختبارات محو الأمية لحرمان الناخبين السود من حقهم في التصويت في الجنوب الأمريكي خلال حقبة جيم كرو Jim Crow.[٣]

ومع ذلك، فهو يعتقد أن هذه ليست مشكلة متأصلة، وأن العلاج لا يكمن في الديمقراطية، بل في تصميم نظام إبستوقراطي عادل. فلقد أفادت الديمقراطية الناس بشكل كبير. إن أفضل الحكومات الموجودة حالياً، جميعها ديمقراطية، تُجري اقتراعًا عامًا للبالغين. هذا لا يعني أن الديمقراطية عادلة تمامًا، أو أنه لا يمكن لأحد أن يُقدم أداءً أفضل. للديمقراطية سماتٌ مُستنكرةٌ للغاية، منها أنها غالبًا ما تفرض سياساتٍ (بالقوة) على الأبرياء نتيجة قراراتٍ غير كفؤة. وفي أي شكل واقعي، تنتهك الديمقراطية مبدأ الكفاءة، بينما تنتهك الإبستوقراطية شرط القبول المشروط (أو على الأقل يُسلم بأنها تفعل ذلك من باب الجدل). وبالتالي، فإن كلاً من الديمقراطية والإبستوقراطية غير عادلة في التطبيق العملي. ومع ذلك، إذا انتهكنا شرط القبول المشروط، فمن المحتمل أن نتوقع عواقب أفضل بشكل عام (بما في ذلك سياسات أكثر عدالة) مما لو انتهكنا مبدأ الكفاءة. إن الطريقة التي تنتهك بها الديمقراطية مبدأ الكفاءة هي بطبيعتها أكثر إثارة للاعتراض من الطريقة التي تنتهك بها الإبستوقراطية شرط القبول المشروط. وبالتالي إذا كان علينا الاختيار بين الديمقراطية بالاقتراع العام أو الإبستوقراطية شبه الديمقراطية بالاقتراع المقيد، فيجب أن نختار تلك الأخيره.[٤]

---

(1) Jason Brennan: **The Ethics of Voting**, p.105.
(2) Jason Brennan: **Against Democracy**, p.223.
(3) David Estlund: **Democratic Authority: A Philosophical Framework**, p.215.
(4) Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, The Philosophical Quarterly (1950-), Vol. 61, No. 245, Oxford University Press (October 2011), p.724. see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٨/١٨م

الخاتمة

١. يطرح جيسون بريـنان "الإبستوقراطية" كتعبير عن فكرة "ما بعد السياسة post politics"– وهي سمة رئيسة لتغير الوعي الإنساني واستجابة فكرية عميقة للأزمات التي فرضتها الحداثة ومشاريعها الكبرى– كعلاج لمشكلاتنا السياسية في ظل العيوب الإجرائية للديمقراطية، ويرى أن السياسة تضعنا في علاقات عدائية حقيقية أي تمنحنا أسباباً حقيقية لكراهية بعضنا البعض؛ لأن معظم المواطنيين يتخذون قرارات سياسية بطرق غير كفؤة، مما يجعلنا نبدي استياءنا تجاههم. ومن ثم فلن نحتاج إلى السياسة بعد الآن، بل ينبغي أن نسعى إلى توسيع نطاق المجتمع المدني وتقليص نطاق السياسة.

٢. أرسى بريـنان للإبستوقراطية مجموعة من الثوابت، وجعل معظمها نتاج لسوء ممارسة الديمقراطية، فوجد أن الناخبين في ظل الديمقراطية جاهلون بشكل منهجي، مضللون، مخطئون، وغير عقلانيون بشأن السياسة. ونتيجة لذلك، يميلون للتصويت لصالح سياسات سيئة أو على الأقل دون المستوى الأمثل، وهي سياسات لن يفضلوها لو كانوا أكثر اطلاعاً أو عقلانية. وينكر أن الجمهور يتمتع بالحكمة بشكل عام وأن المعرفة سمة ناشئة عن صنع القرار الديمقراطي الجماعي. ويدّعي أن السياسيين وغيرهم من القادة يُرضون الناخبين المُضلّلين بتنفيذ السياسات السيئة التي يُفضّلها الناخبون. ومن ثم قرر بأن الديمقراطية غير عادلة في جوهرها. ورفض الحجج الأخلاقية التي تُدافع عن حق الاقتراع العام المتساوي ووجد أن الإمتناع عن التصويت لدفع مضاره السيئة على المجتمع أمراً أخلاقياً. وبالتالي وجد أن الإبستوقراطية– على الرغم من المشاكل والإساءات التي قد تعاني منها في الواقع– سوف تنتج نتائج أكثر عدالة من الناحية الموضوعية مقارنة بالديمقراطية.

٣. يُجادل بريـنان بأن الجهل العام يُقوّض شرعية الديمقراطية، لأنه بقدر ما يتخذ الناخبون الجاهلون خيارات سياسية خاطئة، فإنهم يُلحقون الضرر بمصالحهم ومصالح الآخرين. ويرى أن الحل يكمن في الإبستقراطية، التي تُركّز قرارات السياسة إلى حد كبير على خبراء العلوم الاجتماعية أو الناخبين الذين يجتازون اختبارات المعرفة السياسية وتأهيل الناخب. ومن ثم يشكلون هيئة ناخبين أكفاء– وذلك على الرغم من عدم الإتفاق على معايير الانضمام إلى هذه الهيئة الانتخابية الإبستوقراطية، كما طرح عدة أشكال وبدائل للديمقراطية يمكن أن نتغلب من خلالها على عيوبها الإجرائية.

٤. لا يؤمن برينان بالمساواة في المشاركة السياسية، ولا يعتبر ذلك أمراً ظالماً حتي ولو حدثت حالات من الإستبعاد من ممارسة السلطة قديماً لأسباب عرقية أو جنسية أو أي أسباب أخرى عارضة، فإن هذا لا يعني أن عدم المساواة السياسية غير عادلة بطبيعتها بل هي محاولة لحماية المجتمع من أضرار المشاركة غير الكفؤه لبعض المواطنين. كما أكد أن المشاركة السياسية تميل إلى إفساد شخصيتنا الفكرية والأخلاقية بدلاً من تحسينها؛ وأن المشاركة السياسية والحريات السياسية ليست ذات قيمة عملية أو جوهرية كبيرة؛ وأننا ربما ننتج نتائج سياسية أكثر عدالة من حيث الجوهر إذا استبدلنا الديمقراطية بشكل من أشكال الإبستوقراطية، وبالتالي فهو يقدم إجراءً تحسينياً للديمقراطية لا هدماً شاملاً لها. وبالتالي توصف نظريته في التصويت الأخلاقي بأنها أخلاقيات رعاية.

٥. أكد برينان أن الديمقراطية تُمكّن الجماعات، لا الأفراد وبالتالي لا تنمي القدرات الذاتية والمعرفية للمواطنين ويرى أن الحجج الرمزية والقائمة على التقدير والإحترام للحقوق السياسية تفشل في إثبات أن للحقوق الديمقراطية أي قيمة حقيقية بالنسبة لنا. ومن ثم يهاجم العديد من الفلاسفة الذين ينظرون لضرورة ربط الحق في التصويت المتساوي والترشح للمناصب بتحقيق العدالة الإجتماعية مثل "جون رولز" وأتباعه الذين يرون أن هذه الحقوق ضرورية لنا لتحقيق قدراتنا على تطوير مفهومٍ للحياة الكريمة مصحوباً بشعورٍ بالعدالة. ويبيّن أن هذا المنطق لا يُؤدي الغرض الذي يحتاجه أتباع رولز.

٦. إذا كانت الإبستوقراطية تدعيَ أنها فكرة أخلاقية تحاول إستنهاض وحث الناس على التغير للأفضل وأنه ليس هناك أحقية لمن لا يمتلك المعرفة السياسية–أو ما يسميه برينان مبدأ الكفاءه– أن يصوت ويترشح للمناصب السياسية، فإنها تتجاهل أيضاً حقيقة أن الذكاء والمعرفة في مجالٍ ما ليس دليلاً على الاستقامة الأخلاقية في مجالاتٍ أخرى. فليس مجرد امتلاك بعض الناس للمعرفة والخبرة يعني أنهم ممثلون أو قادةٌ أفضل للحكومات. فعلى مرّ التاريخ، غالباً ما تغاضت فئاتٌ أكثر "تعليماً" عن الإساءة المُستنكرة ضدّ الأقلّ سلطةً، كما تُظهر أمثلة العبودية والفظائع النازية، وحروب الإباده الغير معقولة أو مقبولة أخلاقياً تجاه الفلسطينيين..إلخ.

٧. إفترض برينان أن الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم مؤهلين سياسياً وفقاً لتصوره هم في الغالب من الرجال البيض، من الطبقة المتوسطة العليا إلى الطبقة العليا، المتعلمين، العاملين، والذين يعرفون على الأرجح كيف يعززون مصالح المحرومين بشكل أفضل من المحرومين أنفسهم. أما الأشخاص الذين قد يكون أداؤهم الأسوأ في اختبار الكفاءة وبالتالي غير مؤهلين هم

معظم النساء السود الفقيرات اللائي يفشلن حتى في اختبار تأهيل الناخبين البسيط. وبالتالي ينطوي مفهوم برينان للكفاءة السياسية على تداعيات إشكالية عميقة: فهو يمنح الامتيازات للأجناس والأعراق والطبقات المهيمنة بالفعل. ورغم أنه يعترف بهذا التفاوت الديموغرافي، فإنه لا يرى فيه مشكلة، بل يفسره بالاستعانة بالظلم الأساسي والمشاكل الاجتماعية التي تميل إلى جعل بعض الجماعات أكثر دراية ومعرفة من غيرها. وبعبارة أخرى، تتسبب المعاملة غير العادلة المنهجية لبعض الجماعات الديموغرافية في افتقار أعضاء هذه الفئة إلى المعرفة بالعلوم السياسية والاقتصاد والمجالات ذات الصلة.

٨. لا تحظى إبستوقراطية برينان بقبول شعبي؛ لأن الكتلة التصويتية في الإنتخابات تكون في يد المشاغبون أو الهوليجانز–حسب مصطلحاته– الذين يستبعدهم ويراهم غير جديرين بممارسة السياسة، ومن ثم لا يقبلون فكرته. كما لا نجده يحدد طريق واضح لتبني أية نظام إبستوقراطي– إذ ربما يكون إرساء أي إبستوقراطية بالقوة– ولم يوضح برينان المسار الذي يُفضّله للإبستوقراطية، سواءً عبر صناديق الاقتراع، أو عبر ثورة، أو عبر انقلاب..إلخ.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

أ. الكتب:

(1) Jason Brennan**: The Ethics of Voting**, Princeton university press, United States of America, 2011.

(2) _____**: Libertarianism: What Everyone Needs to Know**, Oxford University Press, United states of America, 2012.

(3) Jason Brennan, and Lisa Hill**: Compulsory Voting: For and Against**, Cambridge University Press, New York, 2014.

(4) _____**: Against Democracy,** Princeton University Press, United States of America, 2016.

(5) Jason Brennan and Peter M. Jaworski: **Markets without limits: moral virtues and commercial interests**, Routledge, New York, 2016.

(6) Jason Brennan and Hélène Landemore: **Debating democracy: do we need more or less?,** Oxford University Press, United States of America, 2022.

(7) _____**: Democracy: A Guided Tour,** Oxford University Press, United States of America, 2023.

ب. المقالات:

١- المقالات في الكتب والموسوعات:

1. Jason Brennan: "Epistocracy Within Public Reason", in **Philosophical Perspectives on Democracy in the 21st Century,** Edited by Ann E. Cudd, and Sally J. Scholz, Springer International Publishing, Switzerland, 2014.

2. _____**:** "Democracy and Freedom", In **"The Oxford Handbook of Freedom"**, Edited by David Schmidtz, and Carmen E. Pavel, Oxford University Press, United States of America, 2018.

3. _____**:** "Epistemic Democracy", In "**The Routledge Handbook of Applied Epistemology**", Edited by David Coady and James Chase, Routledge, New York, 2019.

4. _____**:** In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, in "**The Routledge Handbook of Political Epistemology**", Edited by Michael Hannon and Jeroen De Ridder, Routledge, New York, 2021.

5. _____**:**In Defense of Epistocracy Enlightened Preference Voting, in "**The Routledge Handbook of Philosophy, Politics, And Economics**", Edited by C.M. Melenovsky, Routledge, New York, 2022.

6. _____**:** Democratic Sortition Versus Epistocratic and Statistical Decision Methods, **In "Against Sortition? The Problem with Citizens' Assemblies"**, Edited by Geoffrey Grandjean, Imprint Academic, United Kingdom, 2024.

٢- المقالات على شبكة الإنترنت:

1. Jason Brennan: **The Right to A Competent Electorate**, The Philosophical Quarterly (1950-), Vol. 61, No. 245, Oxford University Press, (October 2011), see: https://rintintin.colorado.edu/~vancecd/phil215/Brennan.pdf

2. Jason Brennan: **The Ethics and Rationality of Voting**, First published Thu Jul 28, 2016, https://plato.stanford.edu/entries/voting/

3. Jasson Brennan: "**Can epistocracy, or knowledge-based voting, fix democracy**?", LA Times, August 28, 2016, see: https://www.latimes.com/opinion/op-ed/la-oe-brennan-epistocracy-20160828-snap-story.html

4. Jason Brennan: **A Libertarian Case for Mandatory Vaccination**, Journal of Medical Ethics, 44, 2018, see: https://jme.bmj.com/content/44/1/37

5. Jason Brennan: **Does the Demographic Objection to Epistocracy Succeed?**, Res Publica 24:53–71, (2018), see: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s11158-017-9385-y.pdf

6. Jason Brennan: **Giving epistocracy a fair hearing,** Inquiry, 65(1), 2019, see: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0020174X.2019.1663020?scroll=top&needAccess=true

ثانياً: المراجع:

أ. باللغة العربية:

١. آديمار إيسمن: **أصول الحقوق الدستورية**، ترجمة عادل زعيتر، موسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢م.

٢. أفلاطون: **جمهورية أفلاطون**، دراسة وترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣. أنوار الزعبي: **مسيرة المعرفة والمنهج في الفكر العربي والإسلامي**، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ٢٠٠٧م.

٤. جون رولز: **نظرية فى العدالة**، ترجمة د. ليلى الطويل، منشورات وزارة الثقافة السورية، ط١، دمشق، ٢٠١١م.

٥. جون ستيوارت ميل: **الحكومات البرلمانية (١٨٠٦-١٨٧٣)**، نقله إلى العربية إميل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٧م.

٦. حنا خباز: **الفلسفة في كل العصور**، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠٢٤م.

٧. د. هاله محمود عبد العال: **تقييم الدعاية السياسية فى الانتخابات البرلمانية**، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م.

٨. د.اسماعيل على سعد، د.السيد عبد الحليم الزيات: **المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

٩. صول. ك. بادوفر: **معنى الديموقراطية**، ترجمة جورج عزيز، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٧م.

ب. باللغة الأجنبية:

1. Alberto Giubilini: **The Ethics of Vaccination**, Springer, Switzerland, 2018.

2. Alexander Guerrero**: Lottocracy: Democracy Without Elections,** Oxford University Press, United Kingdom, 2024.

3. Antonino Palumbo: **The Deliberative Turn in Democratic Theory: Models, Methods, Misconceptions**, Springer Nature, switzerland, 2024.

4. Armin Schäfer And Michael Zürn: **The Democratic Regression: The Political Causes of Authoritarian Populism**, Translated by Stephen Curtis, Polity Press, Great Britain, 2024.

5. Ben Kotzee: "The Epistocratic Challenge to Democratic Education", In "**The Cambridge Handbook of Democratic Education**", Edited by Julian Culp, and (others), Cambridge University Press, New York, 2023.

6. Bryan Caplan: **The Myth of the Rational Voter**, **Why Democracies Choose Bad Policies**, Princeton University Press, United States of America, 2007.

7. Carlo Penco: **The Dark Side of Speech: A Disenchanted Report on the Decade that Preceded the Invasion of Ukraine**, Vernon Press, United States of America, 2024.

8. Claudio López-Guerra**: Democracy and Disenfranchisement: The Morality of Electoral Exclusions**, Oxford University Press, United Kingdom, 2014.

9. Daniel Viehoff: Challenging Democratic Commitments: On Liberal Arguments for Instrumentalism about Democracy, in "**Oxford Studies in Political Philosophy, Volume 9**", Edited by David Sobel and Steven Wall, Oxford University Press, United Kingdom, 2023.

10. Dannica Fleuß: **Radical Proceduralism: Democracy from Philosophical Principles to Political Institutions**, Emerald Publishing Limited, United Kingdom, 2021.

11. David Estlund**:** "Why Not Epistocracy", In "**Desire, identity and existence: Essays in honor of T.M. Penner**", edited by Naomi Reshotko, Academic Printing and Publishing, Canada, 2003.

12. David Estlund**: Democratic Authority: a philosophical framework**, Princeton University Press, United States of America, 2008.

13. David Leiser and Yhonatan Shemesh: **How We Misunderstand Economics and Why it Matters: The Psychology of Bias, Distortion and Conspiracy**, Routledge, New York, 2018.

14. Denis G. Arnold and (others): **Ethical Theory and Business**, tenth Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2020.
15. Diane Stone: "Epistocracy: an afterword on global policy and rule by the wise", In "**Shaping Policy Agendas: The Micro-Politics of Economic International Organizations**", Edited by David Dolowitz, and (others), Edward Elgar Publishing, United States of America, 2020.
16. Edmund Fawcett: **Conservatism: The Fight for a Tradition**, Princeton University Press, United States of America, 2020.
17. Francisco Javier Gil Martín: "Abstaining Citizenship: Deliberative and Epistocratic Understandings of Refraining from Voting", in "**Shaping Citizenship: A Political Concept in Theory, Debate and Practice**", Edited by Claudia Wiesner, and (others), Routledge, New York, 2018.
18. Geoffrey Brennan, and Loren Lomasky: **Democracy and Decision: The Pure Theory of Electoral Preference**, Cambridge University Press, New York, 2003.
19. Grahame Booker**: Coercion, Authority and Democracy: Towards an Apolitical Order**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2022.
20. Ingrid Creppell: "Aristotle on Enmity: Ideology, Somatic Justice, and Emotions", In "**Envisioning democracy: new essays after Sheldon Wolin's political thought**", edited by Terry Maley and John R. Wallach, University of Toronto Press, United States of America, 2023.
21. Ivan Cerovac: **Epistemic Democracy and Political Legitimacy**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2020.
22. John Stuart Mill: "Considerations on Representative Government", In "**On Liberty and Other Essays, Oxford World's Classics**", Edited with an Introduction and Notes by John Gray, Oxford University Press Inc., New York, 1991.
23. Jon Elster: **Securities Against Misrule: Juries, Assemblies, Elections**, Cambridge University Press, United States of America, 2013.
24. Jon Naustdalslid: **The Climate Threat, Crisis for Democracy?,** Springer Nature, Switzerland, 2023.
25. Jonathan Benson: **Intelligent Democracy: Answering the New Democratic Scepticism**, Oxford University Press, United States of America, 2024.
26. Julia Maskivker: **The Duty to Vote**, Oxford University Press, United States of America, 2019.
27. Kevin J. Elliott: **Democracy for Busy People**, University of Chicago Press, United States of America, 2023.
28. Laurie Collier Hillstrom: **The College Affordability Crisis**, ABC-CLIO, LLC, United States of America, 2020.
29. Linsey McGoey: **The Unknowers: How Strategic Ignorance Rules the World**, Zed Books Ltd, London, 2019.
30. Ludwig M. Auer**: Human Nature vs. Democracy: A case for ethics and evidence in politics**, BoD Books on Demand, Norderstedt, 2019.

31. Luigi Di Gregorio**: Demopathy and the Democratic Malaise: Symptoms, Diagnosis and Therapy**, Edward Elgar Publishing, United States of America, 2021.
32. Mark V. Tushnet and Bojan Bugarič: **Power to the People: Constitutionalism in the Age of Populism**, Oxford University Press, United States of America, 2021.
33. Matthias Brinkmann: **An Instrumentalist Theory of Political Legitimacy**, Oxford University Press, United Kingdom, 2024.
34. Michael Fuerstein: **Experiments in Living Together: How Democracy Drives Social Progress**, Oxford University Press, New York, 2024.
35. Michael J. Sandel: **What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets**, Farrar, Straus, and Giroux, New York, 2012.
36. Mike Berry: **Justice and Democracy: A Progressive Agenda for the Twenty-First Century**, Edward Elgar Publishing, United States of America, 2021.
37. Peter Allen: **The Political Class: Why It Matters Who Our Politicians Are**, Oxford University Press, United States of America, 2018.
38. Peter Allen: **The Political Class: Why It Matters Who Our Politicians Are**, Oxford University Press, United Kingdom, 2018.
39. Richard Meissner: **eThekwini's Green and Ecological Infrastructure Policy Landscape: Towards a Deeper Understanding**, Springer Nature, Switzerland, 2021.
40. Richard Rowland: **Moral disagreement**, Routledge, New York, 2021.
41. Russell Hardin: **How Do You Know? The Economics of Ordinary Knowledge**, Princeton University Press, United States of America, 2009.
42. Scott Althaus: **Collective Preferences in Democratic Politics**, Cambridge University Press, New York, 2003.
43. Scott Althaus: **Collective Preferences in Democratic Politics: Opinion Surveys and the Will of the People**, Cambridge University Press, New York, 2002.
44. Seyed Ziae Mousavi Mojab, and (others): "Epistocracy Algorithm: A Novel Hyper-heuristic Optimization Strategy for Solving Complex Optimization Problems", In **"Intelligent Computing: Proceedings of the 2021 Computing Conference", Volume 2**, Edited by Kohei Arai, Springer, Switzerland, 2021.
45. Stephen Boulter: **Natural Law Liberalism and the Malaise of Modernity**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2024.
46. Thomas Christiano: "Democracy Defended and Challenged", in "**Rethinking Open Society: New Adversaries and New Opportunities**", Edited by Michael Ignatieff, Stefan Roch, Central European University Press, Hungary, 2018.
47. Thomas Christiano: **The Constitution of Equality: Democratic Authority and Its Limits**, Oxford University Press, New York, 2008.
48. Thomas Christiano: **The rule of the many: fundamental issues in democratic theory**, Routledge, New York, 2018.

49. Winton Russell Bates: **Freedom, Progress, and Human Flourishing**, Rowman & Littlefield publishing group, United Kingdom, 2021.

ثالثاُ: دوائر المعارف والمعاجم:

أ. العربية:

أ.د/ ناظم عبدالواحد الجاسور: **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، ط١، لبنان، ٢٠٠٨م.

ب. الأجنبية:

1. William Harrison De Puy: **The American Comprehensive Encyclopedia of Useful Knowledge Arts, Sciences, History, Biography, Geography, Statistics, and General Knowledge: With Thousands of Engravings, Colored Maps and Charts**, volume 6, Montgomery Ward & Company, publishers, chicago, 1896.
2. The New international encyclopedia, volume xxi, Edited by Frank Moore Colby, and (others), Dodd, Mead and Company, 2d edition, New York, 1915.
3. Encyclopedia of Democratic Thought, Edited by Paul Barry Clarke and Joe Foweraker, Routledge, New York, 2001.
4. The Encyclopedia of Public Choice, Edited by Charles Rowley, and Friedrich Schneider, Kluwer Academic Publishers, New York, 2004.
5. Encyclopedia of African Religion, edited by Molefi Kete Asante, and Ama Mazama, SAGE Publications, United States of America, 2009.
6. The Oxford Encyclopedia of Ancient Greece and Rome", Vol.1, Edited by Michael Gagarin, Oxford University Press, United Kingdom, 2010.
7. William Smith: **A Dictionary of Greek and Roman Antiquities, volume 2**, Cambridge University Press, United States of America, 2013.
8. The Routledge Handbook of Social Epistemology", Edited by Miranda Fricker, and (others), Routledge, New York, 2020.
9. The Routledge Handbook of Political Epistemology, Edited by Michael Hannon and Jeroen De Ridder, Routledge, New York, 2021.
10. The Routledge companion to social and political philosophy, Edited by Gerald Gaus, and (others), Second edition, Routledge, New York, 2025.

رابعاً: المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت":

- Thomas Mulligan: "Meritocracy", in **Stanford Encyclopedia of Philosophy**, First published Thu Aug 3, 2023, see: https://plato.stanford.edu/entries/meritocracy/#RestSuff

- Melissa Schwartzberg: "**Epistemic Democracy and Its Challenges": Annual Review of Political Science, 18**, (2015), see https://www.annualreviews.org/deliver/fulltext/polisci/18/1/annurev-polisci-110113-121908.pdf?itemId=/content/journals/10.1146/annurev-polisci-110113-121908&mimeType=application/pdf

- Olga Lenczewska**: Electoral Competence, Epistocracy, and Standpoint Epistemologies. A Reply to Brennan**, see: International journal of

Philosophical Studies, volume 29, issue 4 (2021), see: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09672559.2021.1997392

- Bryan Caplan:“ **Thoughts on Jason Brennan’s The Ethics of Voting**”, Reason Papers 35, no. 1 (July, 2013), see: https://reasonpapers.com/pdf/351/rp_351_1.pdf
- Richard L. Hasen: “**Vote Buying**”, California Law Review, V.88, Loyola-LA Legal Studies, 2000, see: https://www.jstor.org/stable/3481262
- Ilya Somin: **The promise and peril of epistocracy.** Inquiry, 65(1), 2022, p. 33. see: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0020174X.2019.1663019
- https://www.merriam-webster.com/dictionary/suffrage
- https://poetsandquantsforundergrads.com/news/2024-best-undergraduate-professors-jason-brennan-georgetown-university-mcdonough-school-of-business/
- https://gufaculty360.georgetown.edu/s/contact/00336000014RXIUAA4/jason-brennan
- https://scholar.google.com/citations?view_op=list_works&hl=en&hl=en&user=yYEAR8kAAAAJ&pagesize=80
- http://www.davidestlund.org/cv.html
- https://clinecenter.illinois.edu/people/salthaus
- https://philosophy.arizona.edu/person/thomas-christiano
- https://www.britannica.com/contributor/richard-l-hasen/13095371
- https://fedsoc.org/contributors/ilya-somin